

الرقم التسلسلي: / 2021

رقم التسجيل:

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي - تجربة البحرين -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تحت إشراف الدكتور:

- زيد أيمن

من إعداد الطالبة:

- لطرش مقدودة

السنة الجامعية: 2020-2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion

Département:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): المولود (ة) بتاريخ: 1972/08/08 ب:
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 304851689 الصادرة بتاريخ: 2019/07/21 عن:
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: تخصص:
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "....."
المالية - تجزية الحرين

أصريح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/17

التوقيع والبصمة

شكر وتقدير

"اللهم إني أسألك خير المسألة وخير الدعاء وخير النجاح وخير العلم"
الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العليّ القدير الذي وفقني وأعانني على
إتمام هذا العمل المتواضع.

ويسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور "أحمد زيد"
على توجيهاته ونصائحه القيمة.

كما لا أنسى أن أتقدم بالشكر لجميع أساتذة القسم وإدارتها.
والشكر أيضا لكل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بالدعاء.



فهرس المحتويات

شكر وعرفان
فهرس المحتويات

مقدمة: أ

الفصل الأول: التكنولوجيا المالية والشمول المالي

مهيّد : 9

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية 10

المطلب الأول: تعريف ومزايا التكنولوجيا المالية 10

المطلب الثاني: دوافع لجوء الدول العربية للتكنولوجيا المالية 13

المطلب الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية 14

المطلب الرابع: القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية 18

المبحث الثاني: الابتكارات المالية في مجال التكنولوجيا المالية 24

المطلب الأول: العملات المشفرة (البيتكوين) 24

المطلب الثاني: مزايا وعيوب البيتكوين 31

المطلب الثالث: الموقف الدولي من عملات البيتكوين 33

المبحث الثالث: الشمول المالي 37

المطلب الأول: نشأة وتعريف، ومبادئ الشمول المالي 37

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي 41

المطلب الثالث: أبعاد ومعوقات الشمول المالي 43

الفصل الثاني: التكنولوجيا المالية وعلاقتها بتعزيز الشمول المالي - تجربة البحرين-

مهيّد : 48

المبحث الأول: الآليات القانونية لدعم التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي 49

المطلب الأول: الوحدة المتخصصة في مجال التكنولوجيا والابتكار 49

المطلب الثاني: البيئة الرقابية التجريبية (صندوق الرمل ساند بوكس التنظيمي): 50

52.....	الطلب الثالث: منصات التمويل الجماعي Crowed Funding
55.....	المبحث الثاني: إنجازات مملكة البحرين في مجال الشمول المالي
55.....	الطلب الأول: إنشاء مراكز وشركات للتكنولوجيا المالية
59.....	الطلب الثاني: التعاون في مجال التكنولوجيا المالية
61.....	المبحث الثالث: اتحاد المصارف الثلاثة ALGO BAHRAIN
61.....	الطلب الأول: نشأة وتعريف ALGO BAHRAIN
64.....	الطلب الثاني: المشاريع والمبادرات
69.....	الخاتمة
72.....	قائمة المصادر والمراجع
	الملخص

مقدمة

يشهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة حقيقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ألقت بضلالها على القطاع المالي بظهور ما يعرف بالتكنولوجيا المالية، وتوصف هذه الأخيرة على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، كما تتميز بالسرعة والدقة وانخفاض التكاليف وسهولة الوصول إليها باستخدام كل منتجات التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات اتصال، عملات رقمية في مختلف المعاملات اليومية "الدفع، التحويل، الاقراض، التأمين" وفي غالب الحالات يتم تطوير هذه المنتجات والخدمات بواسطة شركات ناشئة تعمل على تقديم أفضل الحلول والابتكارات للأفراد والشركات حيث أصبحت تشكل تهديدا لمقدمي الخدمات المالية التقليدية والتي يفرض عليها منطق المال والأعمال التجدد حتى لا تختفي قصرا.

لقد شهدت البيئة الاقتصادية والمالية في الفترة الأخيرة وعلى وجه الخصوص سنتي 2019-2020 عدة تطورات كانت كضرورة حتمية فرضها وباء كورونا وما صاحبه من تبعات الخضوع للبروتوكول الصحي- الالتزام بتدابير الوقاية من فيروس كوفيد 19- من غلق للمجال الجوي والبحري والبري، مما أجبر كل من الأفراد والمؤسسات اللجوء للتعاملات الالكترونية من أجل تلبية حاجياتهم وتسيير أعمالهم اليومية الضرورية.

تعتبر الأزمات المحرك الأساسي لدواليب البحث والابتكار، حيث أدركت دول العالم ضرورة تطوير المنظومة المالية وتبني خيار التكنولوجيا المالية والعمل على وضع الأسس والقواعد الخاصة بالبيئة المالية "بنية تحتية، رفع مستوى تدفق الأنترنت، سن القوانين مع مواكبة تحيينها، والقضاء على الأمية التكنولوجية.

كما ظهر هذا التوجه سلفا عقب الأزمة المالية العالمية 2008 حيث زاد الاهتمام بتحقيق الشمول المالي من خلال التزام الجهات الرسمية بتنفيذ السياسات التي من شأنها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح مع

توفير خدمات مالية مبتكرة بتكلفة منخفضة. وعلى الرغم من التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن نتيجة استخدام تكنولوجيا الاتصال والرقمنة إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين ماليا خاصة في الدول الفقيرة منها الدول العربية باستثناء التي حققت مستويات مقبولة في تعميم الخدمات المالية في مجتمعاتها.

باعتبار البحرين تمتلك سوق مالية إسلامية عالمية وبالتالي لديها مجموعة من البنوك التي تقدم الخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكخطوة استباقية لمواكبة التطورات التكنولوجية والسعي الدائم لتحسين الخدمات والمنتجات والتواجد بفاعلية في السوق أعلنت ثلاثة بنوك إسلامية عن إطلاق أول اتحاد عالمي تحت اسم ألكو البحرين ALGO Bahrian وهو شركة متخصصة في بحث وتطوير منتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

جاءت هذه الدراسة لتبرز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في مملكة البحرين وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

- كيف ساهمت التكنولوجيا المالية في إرساء دعائم الشمول المالي في مملكة البحرين؟

يتفرع عن السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي الاجراءات التنظيمية المتخذة من طرف البنك المركزي البحريني؟
2. ماهي مبادرات وإنجازات مملكة البحرين في تفعيل التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي؟

الفرضيات:

- أنشأ مصرف البحرين المركزي وحدة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار كما أسس بيئة رقابية تجريبية.
- تأسيس اتحاد التكنولوجيا المالية الإسلامية " الكو البحرين " algo bahrain الذي يشكل شركة متخصصة في بحث وتطوير منتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في حداثة الموضوع ومدى الاهتمام الذي يحظى به على مستوى المؤسسات الأكاديمية والبحثية على صعيد العالمي والمحلي.
- مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين الخدمات والمنتجات المالية وتعزيز الشمول المالي.
- الدور الفعال للشمول المالي في محاربة الفقر وتحقيق الاستقرار المالي لأنه عامل مهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة تنافسية القطاع المالي في مملكة البحرين.

أهداف الدراسة:

- تتجلى أهداف الدراسة في تحديد مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي والاجراءات المتخذة من قبل المصرف المركزي من أجل توفير البيئة الضرورية التي تساهم في ابتكار وتطوير الخدمات المالية التي تساهم في ادماج المستبعدين من النظام المصرفي.
- التعرف على أهمية وأبعاد الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه وارساء ركائزه.

- عرض انجازات ومبادرات مملكة البحرين في تفعيل التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي (منهج دراسة حالة) من أجل التعرف على تجربة مملكة البحرين من خلال اتحاد المصارف ألكو البحرين algo bahrain لتطوير وابتكار المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي.

حدود الدراسة:

- المكان: تجربة البحرين
- الزمان: 2017-2020.

خطة الدراسة:

لبلوغ هدف هذه الدراسة اتبعت الخطة التالية: **الفصل الأول** عالجت فيه المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي من تعاريف، خصائص، الأهمية والأهداف المزاي والعيوب والدوافع مع إبراز وبالشرح قطاعات التكنولوجيا المالية عملة البيتكوين وكذا مبادئ وأبعاد الشمول المالي.

أما الفصل الثاني: خصصته لدراسة تجربة مملكة البحرين حيث تناولت فيه إجراءات وانجازات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي وكذا مبادرات ومشاريع اتحاد المصارف ألكو البحرين.

صعوبات الدراسة:

_ قلة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث وخاصة الكتب.

_ ضعف التكوين في كيفية إعداد البحوث العلمية.

_ قلة أساليب وطرق البحث.

_ حداثة وصعوبة الدراسة.

_ ضيق الوقت.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (ماجد محمود محمد أبو دية): دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر، غزة 2016.

تناولت الإشكالية التالية: ما هو دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني؟ هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الانتشار المصرفي والشمول المالي وأهمية علاقتهما بالاقتصاد الفلسطيني وتمثل مجتمع وعينة الدراسة بمصارف فلسطين للفترة 2008-2014 تمثلت بالخدمات المصرفية الالكترونية، اعتمد المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على جوانب وأبعاد المشكلة، فضلا عن استعمال المنهج القياسي الكمي لاختبار الفرضيات وبناء أنموذج الانحدار البسيط، وكان أبرز استنتاج يؤثر على تطوير اعداد المصارف العاملة في فلسطين وفروعها بشكل ايجابي على نسبة الأفراد الذين لديهم حساب في أحد المصارف، إذا ارتفعت هذه النسبة وأصبحت مقاربة للنسبة في شريحة الدول منخفضة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي، وهذا دلالة على دخول فئات جديدة إلى القطاع المالي الرسمي، أوصت الدراسة بإدخال تحسينات على البيئة التحتية الريفية الذي من شأنه أن يزيد الطلب على الخدمات المصرفية والمالية ويزيد معدل الوساطة المالية.

خلال المقارنة بين دراستي ودراسة ماجد محمود محمد أبو دية يتضح ما يلي:

أوجه الاختلاف: كانت دراستي حول تجربة مملكة البحرين أما دراسة ماجد محمد أبو دية كانت حول تجربة فلسطين.

أوجه التشابه: كلا الدراستين تناولا الشمول المالي.

وكانت الإضافة المقدمة من الدراسة السابقة في الفصل الأول، المبحث الثالث الشمول المالي.

2- دراسة (حنين محمد بدر عجور): دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، دراسة حالة، البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة (2017)، تناولت الإشكالية التالية: ما دور الاشتغال المالي لدى البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء؟

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الاشتغال المالي لدى المصارف وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، يمثل مجتمع وعينة الدراسة بعملاء البنك الإسلامي العربي، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الجوانب المختلفة للمشكلة فضلاً عن استعمال أسلوب العينة العشوائية المتكونة من 383 عميل لفرعي البنك الإسلامي، حيث كان أبرز استنتاج هو أنه حظي محور الوصول إلى الخدمات المالية بدرجة مرتفعة من الموافقة حيث بلغ الوزن النسبي للمحور 66%، ويرجع ذلك إلى أن سلوك الموظفين وتعاملهم لدى البنك جيد مما يسهل الوصول إلى الخدمات البنكية، والتواصل يتم عن طريق المراسلات الالكترونية مما يسهل عملية الوصول للخدمات البنكية، ووجود عدد فروع كافية للبنك تسمح بالوصول للخدمات البنكية، وأوصت الدراسة العمل على حملة توعية لشرح مفهوم المسؤولية المجتمعية وأبعادها ومبادئها.

من خلال المقارنة بين دراستي ودراسة حنين محمد بدر عجور يتضح:

أوجه الاختلاف: كانت دراستي حول البنوك الإسلامية في مملكة البحرين اما دراسة حنين محمد بدر عجور كانت حول البنوك الإسلامية في غزة.

أوجه التشابه: كلا الدراستين تناولا الشمول المالي.

وكانت الإضافة المقدمة من الدراسة السابقة في الفصل الأول، المبحث الثالث: الشمول المالي.

3- دراسة (فضيل البشير ضيف): واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد: 06 العدد: 01، 2020، حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: ما مدى تحقيق مستويات الشمول المالي في الجزائر؟ وقد توصل الباحث من خلال دراسة ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي 2011 و2017 وجود تباين كبير بين الدول العربية، نجد الجزائر احتلت مرتبة لا بأس بها مقارنة بمثيلاتها من الدول العربية حيث وصلت هذه النسبة سنة 2014 إلى 50% وانخفضت سنة لتصل إلى 43% وهذا راجع للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، على الرغم من الدور الرئيسي الذي يلعبه البنك الجزائر إلا أنه لا زال هناك الكثير من المجهودات للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع.

الفصل الأول:

التكنولوجيا المالية والشؤون المالية

تمهيد:

تعد التكنولوجيا المالية شكلا من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية، وساهمت في إعادة تشكيل المشهد وأصبحت منافسا قويا لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية وذلك بتوفير حزمة من الخدمات المتسمة بالكفاءة والسرعة وانخفاض التكلفة ودورها الكبير في تعزيز الشمول المالي وإمكانية إيصال الخدمات المالية في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار إلى شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات المستبعدين ماليا.

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

شكل قطاع التكنولوجيا المالية Fintech خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة. ولقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن خدمات المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذا الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين.

المطلب الأول: تعريف ومزايا التكنولوجيا المالية

قامت مؤسسات مختلفة بتناول التكنولوجيا المالية بالتعريف والتوضيح، ومن ثم استخلاص المزايا والعيوب.

أولاً: تعريف التكنولوجيا المالية

عرف مجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board التكنولوجيا المالية بأنها "ابتكارات المالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات¹.

توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل

¹ بنية حيزية، بنية محمد، الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التجربة الماليزية أنموذجاً، المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق، العدد: 01، ص: 03.

ويمكن لعدد كبير من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة.¹

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية عرفت التكنولوجيا المالية بأنها: "أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية".²

"يشير مصطلح التقنيات المالية الحديثة Fintech إلى وسائل تقنية لتقديم والحصول على الخدمات المالية بما يؤدي إلى تعظم الفائدة لكل من مقدم الخدمة أو المستفيد منها. تتضمن التقنيات المالية مجموعة من التطبيقات والمنتجات المالية الجديدة المبتكرة، التي يتم الاستفادة منها باستخدام التقنيات".³

يعد مصطلح التكنولوجيا المالية من المصطلحات الحديثة جدا والتي ظهرت في القرن الواحد والعشرون إذ يتصف النظام المالي بأنه ذو طبيعة ديناميكية تتقاطع فيه قطاعات الخدمات المالية والتكنولوجية، حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بالابتكار المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المقدمة فضلا عن وجود صناعة الخدمات المالية التقليدية بالإضافة إلى أن Fintech القدرة على تسهيل زيادة الشمول المالي من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لفئة الأفراد والشركات التي تم استثنائها من الأسواق المالية الرسمية. تقوم شركات Fintech بتطوير الخدمات الرقمية التي قد تؤدي إلى وصول مليارات الأشخاص إلى القطاع المصرفي وإلى المنتجات الاستثمارية الجديدة إذ كان للابتكارات الرقمية عبر مختلف

¹ تقرير التكنولوجيا المالية، بالتعاون بين ومضة - بيفورت، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية، ص: 07.

² سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد: 11، العدد: 03، 2019 ص: 727.

³ نفيسة الخير، التقنيات المالية الحديثة، صندوق النقد العربي، 2020، ص: 05.

المجالات في القطاع المالي تأثير هائل في تعزيز تقديم الخدمات المالية من خلال الانتشار السريع للتكنولوجيا الرقمية في الاقتصاد العالمي.¹

مما سبق ذكره من تعاريف نستنتج أن التكنولوجيا المالية هي مجموعة الابتكارات في مجال المنتجات والخدمات المالية عبر الأنترنت باستعمال الأجهزة المحمولة كالهاتف وجهاز الحاسوب تمتاز بالسرعة والسهولة وقلة التكلفة تمكنت من استقطاب شريحة معتبرة من الأفراد حيث سجلت علامة فارقة في مجال تحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية.

ثانياً: مزايا التكنولوجيا المالية

1. انخفاض التكاليف.
2. الدفع الفوري مع خيارات الدفع.
3. رفع كفاءة عمليات الدفع.
4. سهولة تحصيل الإيرادات.
5. تيسير الخدمات للطرفين (المقدم- المستفيد).
6. تسهيل وتنويع فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
7. رفع كفاءة أداء البنوك والعمل على مواكبة التطور التكنولوجي.
8. تعزيز الشمول المالي.
9. نمو التجارة الالكترونية.
10. استقرار القطاع المالي.²

¹ زهراء صالح حمدي، أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 12، العدد: 28، 2020، ص: 170.

² مقال بواسطة إدارة التحرير، التكنولوجيا المالية Fintech، 2019/07/11، <https://arab.cio.org>، تاريخ اطلاع 2021/05/30.

المطلب الثاني: دوافع لجوء الدول العربية للتكنولوجيا المالية

الدول العربية على غرار دول العالم سعت لتبني التكنولوجيا المالية لأنها ضرورة اقتصادية واجتماعية لتحسين الخدمات المالية ورفع مستوى الشمول المالي.

1. ارتفاع نسبة الإقصاء المالي: تتسم الخدمات المالية التقليدية بارتفاع التكلفة مما دفع بالمتعاملين الاقتصاديين البحث عن بدائل أقل تكلفة بالتوجه إلى خدمات التكنولوجيا المالية لتسوية مدفوعاتهم وتحويلاتهم.

2. ضعف عدد المستفيدين من الحسابات البنكية: يعتبر عدم امتلاك حساب بنكي من أهم العقبات أمام الشركات التكنولوجية المالية التي تسعى إلى تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة لعملائها.

3. قلة حجم التمويل الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعتبر حجم القروض الموجهة لهذه الفئة من المؤسسات ضئيل جدا بحيث لا يتجاوز 8% مما دفع بها للجوء لشركات التكنولوجيا المالية للحصول على التمويل.

4. توسيع استخدام التجارة الإلكترونية: إن الاستعمال المتزايد للهواتف النقالة والوسائط الإلكترونية من شأنه رفع وتحسين نسبة التجارة الإلكترونية.

5. ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: إن ارتفاع الأجور وخاصة في دول الخليج يؤهلها بأن تكون سوقا واعدة ونشطة لاستقبال واستقطاب استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

6. انخفاض ولاء العملاء للبنوك: تشير الدراسات أن الكثير من العملاء يتجهون بوتيرة متسارعة نحو خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية في الدول العربية على غرار العديد من الدول، حيث نجد حوالي 76% من المستهلكين في الإمارات يثقون بشركة من شركات التكنولوجيا المالية على الأقل أكثر من ثقتهم بالبنوك عندما يتعلق الأمر بتسيير أموالهم كما يبدي أيضا 83% من سكان الإمارات انفتاحهم على تبني حلول التكنولوجيا المالية من قبل مؤسسات غير المالية.

7. تحسن وانخفاض تكاليف الخدمات المالية وتنوع طرائق الولوج إليها: من خلال المزايا التنافسية التي تمتاز بها التكنولوجيا المالية جعلها تستقطب كل من الأفراد والمؤسسات على حد سواء لما توفره من آليات تتسم بالكفاءة والفعالية وانخفاض التكلفة للمدفوعات والتحويلات ومنصات التمويل، مما يعد بتحسين بيئة المال والأعمال ويساهم في تحقيق الاستقرار المالي.

8. ارتفاع فرص الحصول على التمويل: توفر وتسهل التكنولوجيا المالية فرص الولوج إلى منصات التمويل الجماعي عبر الأنترنت، مما يؤدي إلى تحفيز التنوع الاقتصادي وبالتالي خلق مناصب عمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.¹

المطلب الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية

تبنّت العديد من دول الخليج من بينها مملكة البحرين على مدار السنوات الأخيرة رحلة التحول إلى الأنظمة الرقمية بهدف تنويع اقتصادها وإنشاء مدن ذكية.

أولاً: بالنسبة للأفراد (المستهلكين)

- 1) تقدم حلول وبدائل: تقوم الفنتيك بتقديم حلولاً تناسب المستهلكين كما تطور كافة الأدوات المالية التي تسيطر عليها البنوك مثل عمليات التحويل المالي، وبطاقات الائتمان التجارية وغيرها، من أجل توفير بدائل مفيدة وسهلة الاستخدام للمستهلك مثل شركة ترانسفير وايز التي استطاعت خفض قيمة عمليات التمويل المالي بشكل كبير.
- 2) تتميز بالعالمية والانتشار: تتوفر خدمات التكنولوجيا المالية على المستوى العالم عبر الانترنت باستخدام وسائل التواصل المالي من أي مكان وفي أي وقت.

¹ ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد: 05، العدد: 02، 2020، ص 98، 99.

- (3) **انخفاض التكاليف:** تعتبر الحلول التي تقدمها التكنولوجيا المالية منخفضة التكلفة مقارنة بالخدمات المالية التقليدية للبنوك، كما أنها أصبحت تشكل ضغطاً على هذه الأخيرة لخفض الرسوم ومواكبة التطور.
- (4) **تعتبر وسيلة آمنة:** تتميز الخدمات التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية بأمان أكبر من الخدمات المصرفية التقليدية، حيث يمكن استخدام العملات المشفرة مثل البيتكوين والتي تتم من خلال تقنية البلوك شين مما توفر الأمان والحماية والثقة أثناء تحويل الأموال.
- (5) **جودة وتطور الخدمات:** تقدم شركات الفنتيك خدمات مالية متطورة باستمرار كما تحرص على توفير كافة التحسينات كلما دعت الضرورة تلبية لاحتياجات العملاء.
- (6) **الإعتماد على بيانات خاصة:** تقدم شركات التكنولوجيا المالية خدماتها للعملاء وفقاً للبيانات المتاحة لديها مما يوفر الأمان للحسابات المالية باستخدام أفضل التقنيات الحديثة مثل التعليم الآلي، واستبيان الآراء من وسائل التواصل الاجتماعي لاتخاذ أفضل القرارات في مجال التمويل المالي والاستثمار.¹

ثانياً: بالنسبة للشركات الناشئة:

- توفر بدائل لجمع الأموال: تسهل التكنولوجيا المالية جمع رأس المال وطرحه بأشكال جديدة من التمويل مثل الاقتراض المباشر، والتمويل الجماعي، والتمويل الجماعي مقابل الأسهم.
- وهذا التمويل مطلوب بكثرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تبلغ نسبة إقراض المشاريع الصغيرة 8% من إجمالي الإقراض المصرفي، مقارنة بنسبة تعادل 18% في البلدان المتوسطة الدخل.
- وقد نجحت منصة زومال zoomaal، وهي منصة تمويل جماعي لتمكين المشاريع الإبداعية العربية في مساعدة اعضائها على جمع 1.7 مليون دولار.

¹ كتب من طرف vapadmin، أهمية التكنولوجيا المالية 20 جوان 2019. تاريخ الاطلاع 2021/05/28

وبالمثل تمكنت منصة بيهيف Beehive، وهي أول منصة تمويل مباشر معتمدة بشكل مستقل وتمتثل لأحكام الشريعة الإسلامية في العالم من منح 25 مليون درهم إماراتي أي حوالي 7 مليون دولار إلى أكثر من 50 شركة صغيرة أو متوسطة في عامها الأول.

أما فيما يتعلق بالتمويل الجماعي الممتثل لأحكام الشريعة الإسلامية، فثم منصة الاستثمار " لوا " Liwwa التي تأسست في مختبر الابتكار في جامعة هارفارد Harvard university قامت بإقراض 1.6 مليون دولار في سنة واحدة فقط في الأردن وحدها.

تعزيز القدرة التنافسية: تساهم التكنولوجيا في تحقيق الميزة النسبية comparative advantage للشركات، فكلما كانت الشركات الناشئة أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها على المنافسة على المستويين الإقليمي والعالمي.

تطبق أحدث الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تقنيات جديدة في القطاع المالي، ولكن يمكن تطبيق هذه التقنيات في قطاعات أخرى.

ففي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن للشركات الناشئة أن تستفيد من تزايد وجود التكنولوجيا المالية في المنطقة من خلال نشر المعرفة وذلك بتبنيها التقنيات الجديدة التي يتم تطويرها في هذا القطاع وتقدم خدمات جديدة، حيث تأسست بت أويسيس Bitoasis في عام 1995 في دبي، وهي شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تصنع الأسس والبنى التحتية لمنتجات الدفع الرقمي الجديدة باستخدام التعاملات الرقمية بلوك شين ومنذ ذلك الحين ساهمت في المجلس العالمي في التعاملات الرقمية Global Block chain council في دبي وهو مبادرة تجمع القطاعين العام والخاص وتشجع على اعتماد التعاملات الرقمية.

وفي وقت لاحق أطلقت حكومة دبي في أوائل 2016 استراتيجية التعاملات الرقمية بلوك شين Block chain strategy وأعلنت أن بحلول 2020 ستكون جميع وثائقها من خلال التعاملات الرقمية وسوف تستخدم 1000 شركة تقنيات تعتمد على التعاملات الرقمية.

بوابة مفتوحة على مزيد من المال والعملاء: إن أكبر تحدي يواجه رائد الأعمال عند تحويل فكرته إلى شركة ناشئة ناجحة تجارياً يكمن في كيفية تحصيل المدفوعات من العملاء الموزعين جغرافياً على مساحة واسعة حسب بيان لشركة بيفورت payfort عام 2013.

وفي المقابل تقدم التكنولوجيا المالية حلاً ناجحاً لهذه المشاكل عن طريق الحد من التأخير في المدفوعات وتوفير سبل دفع أسرع وأقل تكلفة فعلى سبيل المثال توفر بوابة الدفع الإلكتروني "بيفورت" خدمة مدفوعات مخصصة للشركات الناشئة تسمى ستارت "Start" وتسير هذه الخدمة المدفوعات الآمنة والسريعة.

كذلك تزيد التكنولوجيا المالية من عدد العملاء بتعزيز الإدماج المالي Financial inclusion من خلال أشكال جديد من المدفوعات، حيث تقدم الخدمة الإلكترونية لدفع الفواتير "فوري" Fawry خدمات مالية للمستهلكين والشركات من خلال أكثر من 50 ألف موقع ومجموعة متنوعة من قنوات الدفع.

وقد تمكنت هذه الخدمة من الوصول إلى 15 مليون عميل في مصر، حيث لا يتعامل 86% من الراشدين مع البنوك.

القضاء على سوء إدارة الأموال: توفر التكنولوجيا المالية خدمات جديدة لإدارة المال مما يحسن التخطيط المالي للشركات الناشئة ويؤدي إلى تنمية أفضل للأعمال وإلى خفض معدلات الإخفاق، ومثال ذلك هو الشركة الناشئة سحب الأعمال "Businessclouds" التي تأسست في المملكة العربية السعودية عام 2010 وتقوم بتطوير وإدارة خدمات البرمجيات السحابية التي تستند في قطاع الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في عام 2014 أطلقت "دفاتر" dafater وهو حل سحابي لتخطيط موارد الشركات صمم خصيصاً للشركات في السعودية، الذي يؤدي مهام المحاسبة التقليدية لمن لا يستعنون بمحاسب

بدوام كامل أو يرغبون في أن يقوم محاسب خبير مستقل بالتدقيق حول كيفية استخدام الموظفين للنظام.

تغيير وجهة الأموال (التحويل): يتميز مجال التكنولوجيا المالية بدعمه للإبداع من خلال نشر أفكار وتقنيات جديدة بما يشجع الرؤى البديلة وبفتح المجال أمام ريادة الأعمال¹.

المطلب الرابع: القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية

نتطرق في هذا المطلب للقطاعات الرئيسية التي تعتمد عليها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مع الإشارة إلى نماذج من هذه الشركات والتي لها صلة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتشمل القطاعين الرئيسيين.

أولاً: قطاعات الموجة الأولى

وهي القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة مثل الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من إجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان فضلاً عن التنظيمات القانونية والتشريعية التي توفر لهم بيئة عمل آمنة ومستقرة، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لهذا القطاع في الخدمات التي تقدمها المصارف بشكل مباشر ومنها مايلي:

1. قطاع المدفوعات: أدى انتشار أجهزة المحمول مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية إلى نمو قوي للتجارة، ففي نهاية عام 2016 بلغ آفاق التجارة الإلكترونية المتنقلة في الولايات المتحدة الأمريكية 22.7 مليار دولار أمريكي، نتيجة توفر إمكانيات التسوق من خلال التطبيقات وموقع رواد التسوق عبر الانترنت من طرف شركة Amazon، eBay المخصصة للجوال في العديد من المتاجر الفعلية كما يمكن أيضاً استخدام الأجهزة

¹ إدوارد دو جورجيتي، ما أهمية التكنولوجيا المالية للشركات الناشئة في المنطقة 22 نوفمبر 2016 تاريخ الاطلاع 2021/05/14

المحمولة للدفع باستخدام تقنيات NFC لفحص المحافظ الرقمية، وتتمثل خدمات هذا القطاع عادة كل من دفع الفواتير تحويل المدفوعات محليا، تطبيقات المحفظة الإلكترونية على الهواتف المحمولة ومن أبرز هذا القطاع¹:

- شركة مدفوعات MADFOO3AT المخصصة لدفع الفواتير مقرها الأردن تأسست سنة 2011، ربحت الشركة عقدا مع الحكومة الأردنية لبناء موقع efawteer.com الإلكتروني، وهو الموقع الرسمي لفواتير الكهرباء وبوابة تقدم خدمة الدفع ومنذ ذلك الحين عملت الشركة الناشئة مع 49 شركة تصدر الفواتير وربطت نظامها بثلاثة وعشرين بنكا من أصل خمسة وعشرون، وبحلول منتصف عام 2016 عالجت الشركة أكثر من 4 آلاف عملية دفع فواتير حيث تصل القيمة الإجمالية إلى أكثر من 100 مليون دولار.

- شركة بيم واليت Beam wallet مقرها الإمارات تأسست في 2012 المختصة بالمحافظ الإلكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية حيث تتيح للمستخدمين ربط بطاقتهم الائتمانية ببطاقتها الخاصة للحصول على تجربة تسوق دون نقود ورقية².

2. قطاع الإقراض: تعتبر منصات الإقراض من النظير إلى النظير (p2p) نوعا جديدا من اقتصاد المشاركة تساعد على ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط ففي عام 2015 ارتفعت قيمة الإقراض العالمي إلى سبعة أضعاف من 09 مليار دولار سنة 2014 إلى 64 مليار دولار.

المشكلة التي عملت الشركات الناشئة على حلها أنها أخذت تستقطب الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية وكذا طالبي رؤوس الأموال أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة

¹ ابتسام علي حسين، شذى عبد الحسين جبر، وفاء أيوب كسارة، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد : 124، حزيران سنة 2020، ص : 49.

² وهبة عبدالرحيم، أشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 07، العدد: 03، 2019، ص: 406، 407.

الذي لا توفر لهم البنوك نسبة معتبرة من القروض وتعمل غالبا على تهميشهم ومن أهم الأنشطة التي تمارس السياق ما يلي:¹

- **تدوير الأموال:** هي منصة للإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها وكمثال على ذلك نجد شركة Miney fellows مقرها مصر تأسست في 2014 تستخدم فكرة تدوير الأموال أو الجمعية كما يطلق عليها في مصر أكثر من 90 دولة تتيح للأفراد الحصول على قرض دون اللجوء إلى البنك، كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال.²
- **التمويل الجماعي:** هي منصات إلكترونية لجمع المال من الناس بهدف تمويل مشروع معين، يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح وأهداف مشروعه وتحديد تكلفته حيث يمكنه استخدام الأموال المجمعة بعد اكتمال المبلغ المطلوب خلال فترة زمنية محددة فكرة مواقع التمويل الجماعي بسيطة تعتبر متنفس للمبدعين ورواد الأعمال لأنها أسهمت أولا في زيادة حريتهم المالية وثانيا ساعدت على تخليصهم من سلطة المستثمرين³، وكمثال على ذلك نجد شركة Liwwa مقرها الأردن تأسست في 2013 التي تتيح للمستثمرين في القطاع الخاص توفير تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقبل نهاية عام 2016 عملت الشركة على توجيه 2.5 مليون دولار إلى 104 شركة باستخدام نموذج مبتكر للسجل الائتماني، وحصلت الشركة الناشئة على 2.8 مليون دولار على جولتين خلال 12 شهر وكان من بين المستثمرين أحد البنوك المحلية.⁴
- **منصات مقارنة القروض:** تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية الناشئة حاليا فجوة تمويل تتجاوز 2 ترليون دولار أمريكي أي حوالي 260 مليار دولار أمريكي

¹ حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 08 ، العدد: 01، 2019، ص: 406، 407.

² وهيبة عبدالرحيم، أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص 15.

³ حمدي زينب، المرجع نفسه، ص 407.

⁴ وهيبة عبد الرحيم، المرجع نفسه ص 15، 16.

بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعكس هذه الفجوة الفرق الشاسع بين العرض والطلب على رأس المال بين الشركات وأصحاب التمويل الاقتصادي (البنوك).¹

هذه المنصات وفرت التمويل البديل لقطاع الشركات المتوسطة والصغيرة التي لا تحظى بالدعم المطلوب من أغلب المؤسسات المالية على الرغم من أنها تساهم في معدلات الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول، ففي دولة الإمارات هناك حوالي 300 ألف شركة صغيرة ومتوسطة تساهم بأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تطرح منصات المقارنة مختلف القروض التمويلية مع خصائص كل عرض وعلى المستفيد اختيار العرض المناسب له من ناحية الفرصة والتكلفة وكمثال على ذلك شركة Compareitume.com الإماراتية التي تأسست عام 2011.²

ثانياً: قطاعات الموجة الثانية

ترتكز هذه القطاعات على تقنية عالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي عن طريق توفير بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر زحماً رقمياً وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول والتي تتضمن ما يلي:

1- التحويل الدولي للأموال: يكون في شكل مدفوعات دولية وصلت قيمتها في الدول النامية مبلغ 431 مليار دولار عام 2015 حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بعد قطر والإمارات العربية في المرتبة الرابعة من حيث التحويلات المراسلة سنوياً³، مع وجود 80% من سكان الإمارات يقل دخلهم عن 1.400 دولار شهرياً، فإن امتلاك حساب مصرفي يعتبر أمراً صعباً لأكثر من 6 ملايين موظف، تقدم الشركة الناشئة لأرباب العمل

¹ حمدي زينب، مرجع سابق، ص : 407.

² ابتسام علي حسين وآخرون، مرجع سابق، ص : 50.

³ ابتسام علي حسين وآخرون، المرجع نفسه، ص: 50.

حسابا مصرفيا لكل موظف، ويمكن للموظفين استخدام خاصية تحويل الأموال إلى موطنهم¹.

2- إدارة الثروات : إن خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية الموجهة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في المساعدة أو الاستشارة المالية من طرف مختصين معتمدين لإدارة ثرواتهم بحيث تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتتنافس للحصول على شريحة الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع لاستثمار مدخراتهم².

ومثال ذلك منصة فاينرد Finerd مقرها الإمارات تأسست في عام 2015 تقدم حلول استثمار مخصصة بحسب دخل الفرد وقابلية المخاطر والأفق الزمني، هذه المنصة تعتبر أول مستشار رقمي آلي في الإمارات نالت اهتمام كبير بالأخص من المغتربين، خصوصا وأنه ليس من الضروري امتلاك إقامة في دول الخليج العربي لفتح حساب³.

3- التأمين: يوجد عدد كبير من الأفراد لا يملكون حسابا مصرفيا وبالتالي لا يمكن أن يكون لهم سجل ائتماني أو مشاركة تختص بالخدمات التأمينية ولذلك قامت شركة STAR-UP للفنتيك بإيجاد الحل عن طريق قيامها بالتأمين متناهي الصغر وذلك بربط شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي الهاتف المحمول لتقديم منتجات التأمين الأساسية في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين، وبالتالي يلغي الحاجة إلى امتلاك حساب مصرفي ومثال ذلك ديموكرانس democrance مقرها الإمارات وتأسست في عام 2015⁴.

¹ وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص: 21.

² حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، ص: 409.

³ وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، المرجع نفسه، ص: 16.

⁴ إبتسام علي حسين، مرجع سابق، ص: 50.

4- سلسلة البلوكشين blockchain: هي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة "كتل"، تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط بالكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها والحيلولة دون تعديلها، هذه التقنية عالية الدقة أسهمت في قفزة نوعية رقمية.¹

كذلك تعد من أبرز أشكال سجلات الأصول الموزعة، وتعرف حسب شركتي IBM وFORBES بأنها نظام تسجيل إلكتروني مشترك، آني، مشفر، وغير مركزي لمعالجة وتدوين المعاملات المالية، والعقود، وتداول الأصول المالية، لا يوجد شخص واحد أو جهة واحدة مسؤولة عن السلسلة بأكملها، بل أنها مفتوحة، ويمكن لجميع المشاركين في السلسلة مشاهدة تفاصيل كل سجل أو ما يعرف بالكتلة، بالإضافة إلى إمكانية تتبع المعلومات عبر شبكة آمنة لا تستدعي التحقق من طرف ثالث، إذن تساعد تقنية البلوك شين الحفاظ على سجلات البيانات من التلاعب، كما تتيح التبادل الآمن للأموال والأصول المالية، كالأسهم والأوراق المالية دون وسيط بحيث تقوم كل الجهات بالتعامل مباشرة مع بعضها البعض.²

وكمثال على ذلك نجد شركة "بت أويسيس BITOASIS" مقرها الإمارات تأسست في 2014 هي أول شركة ناشئة في المنطقة لتقديم خدمات العملات الرقمية المشفرة، هذه المحفظة الآمنة متاحة حالياً في دول الخليج العربي، تسمح للأفراد بشراء البيتكوين، يمكن إرسال الأموال إلى جميع أنحاء العالم دون امتلاك حساب مصرفي، وبسرعة تعادل إرسال البريد الإلكتروني تعتمد محفظة بت أويسيس الإلكترونية تقنية التوقيعات المتعددة multi-signature وتقدم معايير أمان عالية.³

¹ حمدي زينب، أو قاسم الزهراء، مرجع سابق، ص 411.

² نفيسة الخير، التقنيات المالية الحديثة، صندوق النقد العربي، 2020، ص: 07.

³ وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، مرجع سابق، ص 17.

المبحث الثاني: الابتكارات المالية في مجال التكنولوجيا المالية:

أدى التقدم التكنولوجي والابتكارات الناتجة عنه إلى إحداث تغيير جذري في الطريقة التي تدير بها المؤسسات أعمالها وتقدم بها خدماتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى السلوك الاستهلاكي للعملاء اتجاه مختلف المنتجات والخدمات مع ظهور شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على صعيد الصناعة المالية والمصرفية وخاصة قطاع الدفع وتحويل الأموال من خلال نظم الدفع والتسوية المتطورة مثل العملات المشفرة أهمها البيتكوين.

المطلب الأول: العملات المشفرة (البيتكوين):

من خلال القصور في أدوات وآليات النظام المالي بشكله التقليدي فضلا عن التحول التدريجي من النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الرقمي ونمو حجم التجارة الإلكترونية، خاصة عقب الأزمة المالية 2008 التي أفرزت عن بيئة خصبة لظهور نوع جديد من العملات فطرح فكرة البيتكوين من طرف ساتوشي ناكاموتو والذي سنتعرض له بالتفصيل في هذا المطلب.

نشأة وتطور العملة المشفرة (البيتكوين):

يمكن اعتبار عملة البيتكوين أول محطات ظهور العملات الافتراضية المشفرة والتي كان ظهورها من طرف مبرمج مجهول الهوية يدعى ساتوشي ناكاموتو Satoshi Nakamoto تحت عنوان Apeer to peer Electronic cash system وتحتوي الورقة البحثية شرحا لنظام عملة البيتكوين، تستند هذه الأخيرة في تداولها على تكنولوجيا السجلات الموزعة والتي تعتمد على شبكة من الأعضاء لتبادل المعاملات من الند إلى الند دون وجود وسيط للتبادل كالبانوك، ويتم استخدام تقنيات التشفير لسلامة المعاملات التي تتم من خلال الشبكة.

بدأت عملية إصدار البيتكوين كأول عملة مشفرة في جانفي من عام 2009، وفي عام 2010 بدأت أول معاملات البيتكوين من قبل مستخدم من منتدى Bitcoin talk ومن خلال شراء البيتزا مقابل عشرة آلاف وحدة من البيتكوين بقيمة 0.003 دولار للوحدة ومع تزايد شعبية

البتكوين ضمن شبكة الأنترنت التي أدت إلى تمكن المستخدمين من تداول وتخزين البتكوين ومع إطلاق أول بورصة للبتكوين بلغت قيمة الوحدة 20 دولار.

في عام 2012 كانت البداية لقبول البتكوين كشكل من أشكال الدفع لدى التجار الرسميين على مواقع الأنترنت، وكان موقع Wordpress أول موقع إلكتروني يقبل الدفع بهذه العملة وسرعان ما تبعته شركات التجزئة الأخرى كشركة Microsoft واعتبرت كخطوة أولى نحو قبول البتكوين كعملة مشفرة دولياً.¹

كما شهد عام 2013 عملية عرض أولى للعملة initial Coin Offering كوسيلة للتمويل الجماعي Crowd Funding والتي أثارت جدل كبير لعدم وجود رقابة تنظيمية تديرها وخلال الفترة 2014-2016 استمرت البنية التحتية للبتكوين في تحسن مستمر، لا سيما مع افتتاح أول جهاز صراف آلي للبتكوين، وبحلول أكتوبر من عام 2017 كان هناك ما يقارب 1500 جهاز صراف آلي للبتكوين في جميع أنحاء العالم، وفي 2015 أصبحت منصة Coin Base في الولايات المتحدة الأمريكية أول بورصة للبتكوين منظمة، ويمثل عام 2017 عام ازدهار للعملات المشفرة من حيث القيمة، حيث ارتفعت قيمة البتكوين إلى (20 000) دولار أمريكي.²

يتم إنشاء البتكوين من خلال عملية تسمى التعدين Mining، حيث يقوم المعدنيون باستخدام تجهيزات الحاسوب للتحقق من المعاملات (من خلال حل معادلات وخوارزميات رياضية معقدة)، ويتم مكافئتهم من خلال عدد محدد من قطع البتكوين، والعدد الإجمالي الذي يمكن إنتاجه من هذا الأخير محدد سلفاً بـ 21 مليون قطعة ولا يمكن إنتاج أكثر من ذلك، أي أنه في فترة من الزمن ستتوقف عملية إنتاج (إصدار) عملة البتكوين.³

¹ البنك المركزي الأردني، العملات المشفرة، آذار، 2020، ص 21.

² المرجع نفسه، ص: 22.

³ المرجع نفسه، ص: 24.

تعريف البيتكوين (Bit coin):

- تعرف عملة البيتكوين على أنها عملة افتراضية قائمة على علم التشفير في إصدارها وتداولها، لا مركزية وغير مدعومة من الحكومة أو من أي كيان قانوني آخر، ولا يمكن استبدالها بالذهب أو أي سلعة أخرى وفق تنظيم محدد، بحيث صممت على نظام نقد إلكتروني يعمل وفق مبدأ الند للند.

- **تعريف سلطة البنوك الأوروبية (BCB):** هي تمثيل رقمي للقيمة والتي لا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة عامة ولا ترتبط بالضرورة بعملة تقليدية، ولكن يتم قبولها من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين كوسيلة للتبادل ويمكن نقلها أو تخزينها أو الاتجار بها إلكترونياً.

- **تعريف مجموعة العمل المالي (FATF):** هي تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها إلكترونياً أو رقمياً وتعمل كوسيلة تبادل، ووحدة حساب ومخزن للقيمة ولا يوجد لها أساس قانوني في الدولة، ولا تصدر بضمانات أي دولة من الدول وتنفذ مهامها المذكورة أعلاه فقط بالاتفاق داخل مجتمع مستخدمي العملة الافتراضية، وتختلف عن العملة القانونية لبلاد معين لعدم وجود الغطاء القانوني.

- **تعريف البنك المركزي الأوروبي (ECB):** هي نوع من العملات الرقمية غير المنظمة والتي عادة ما يصدرها ويتحكم بها مطوروها، ويتم استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد.

من خلال التعريفات السابقة للعملات الافتراضية المشفرة، نجد أن هناك تباين في وجهات النظر تجاه وظائف العملات الافتراضية وحدود تطبيقها، إلا أن جميعها متفق على مبادئ موحدة تتمثل في عدم وجود إطار قانوني وسلطة مركزية أو جهة تنظيمية تحكم وتنظم عملية إصدار وتبادل وتداول هذا النوع من العملات والاشراف والرقابة عليها، كذلك عدم

وجود تمثيل حقيقي لهذه العملات مقابل العملات القانونية أو دعمها بغطاء نقدي، ويتم إصدارها وتبادلها إلكترونياً.¹

خصائص البيتكوين:

تتسم عملة البيتكوين بشكل خاص بمجموعة من الخصائص التي تعارض هيكل النظم التقليدية النقدية المسيرة مركزياً والأقل شفافية، والتي تقترح التحول عن التصميم التقليدي للنظام المالي.

1. عملة رقمية: Digital Currency

هي الصفة الأبرز للبيتكوين، فهي موجودة رقمياً، بمعنى أنه ليس لها أي وجود مادي غير ملموسة، كما يطلق عليها مصطلح افتراضية، حيث توجد في الفضاء الإلكتروني، فهي مخزنة في محافظ افتراضية رقمية على الإنترنت، تلك المحافظ تخزن عليها المعلومات المتعلقة بحساب المستخدم، ويتم الوصول إليها عن طريق تطبيق جوال Mobile App، أو برنامج حاسوب أو مزود خدمة، وبناء عليه يترتب على هذه الخاصية اختلاف البيتكوين عن النقود الإلزامية، أي أنه ليس له كيان مادي ملموس، كما لا يمكن إيداعها في أحد البنوك ويتم حفظها على محافظ افتراضية وبالتالي يسهل حملها ونقلها عبر الإنترنت.

2. الند للند: Peer- To- Peer

هو مصطلح تقني يستخدم في شبكات الحاسوب، حيث يعني التعامل المباشر بين مستخدم على الشبكة -يسمى نظير- وآخرين دون وجود وسيط، من خلال نظام شبكة الند للند بمعنى أن جميع معاملات شبكة البيتكوين تحدث دون المرور على طرف ثالث موثوق أو مؤسسة مالية مثل بنك أو سلطة مثل الحكومة.

¹ البنك المركزي الأردني، مرجع سابق، ص: 9.

3. سرعة انجاز المعاملات وانخفاض تكلفتها: Lower&Faster Transaction Costs

توفر البيتكوين بنية تحتية أكثر فاعلية لتحويل الأموال، مما يتيح معاملات أسرع فكونها مجرد ملفات الكترونية تنقل عبر الأنترنت - رقمية - يجعلها سريعة الانتقال عبر الحدود تستغرق عدة دقائق فقط، ومن جانب آخر كنتيجة لخاصية الند للند التي يترتب عليها عدم وجود طرف ثالث كوسيط تقليدي بين المتعاملين يحصل على عمولة - كالبانوك - فإن تكاليف المعاملات تكون منخفضة جداً، وأحياناً غير موجودة مقارنة بالتكاليف التي يدفعها المتعاملون ببطاقة الائتمان¹.

4. الشفافية: Transparency

المقصود بالشفافية أن جميع المعاملات التي تتم من خلال عملة البيتكوين قابلة للقراءة ومتاحة للجميع، وبالتالي من حق أي شخص الاطلاع على أي معاملة تتم بالبيتكوين وتتبع تنقلاتها بين المحافظ الرقمية المختلفة، من خلال تحديد الأطراف المشاركة في المعاملة بوضوح بما يعرف بتقنية البلوك شين Block Chain -سلسلة الكتل- التي هي السجل العام لجميع المعاملات.

5. برنامج مفتوح المصدر: Open- Source Sof ware

يتم إدارة أو التعامل بالبيتكوين باستخدام برنامج مفتوح المصدر، فهو متاح بسهولة عبر موقع البيتكوين الرسمي من خلال تثبيته على أي جهاز حاسوب أو محمول، كما أن كلمة مفتوح المصدر تعني أن أي شخص لديه حق الوصول إلى جميع التعليمات البرمجية وتعديلها في أي وقت، بما يضيف إمكانية التحسين المستمر من قبل أي مطور برامج، ولكن وفقاً لتوافق آراء جميع مستخدمي الشبكة، أن تحقق هذا الأمر وفر الأرضية المناسبة لظهور مجموعة قوية

¹ عبد الحليم شاهين، الخصائص الاقتصادية للبيتكوين، دراسة تحليلية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 22: العدد 02، 2020 ص: 54،55.

من المطورين والمعدنيين والمستخدمين الداعمين بشكل تلقائي لمواصلة المشروع الذي انسحب منه ساتوشي ناكاموتو.

6. التحكم اللامركزي: Decentralized Control

لا يحتاج البيتكوين إلى سلطة مركزية لتوزيع العملات لأنه غير مركزي ولا يوجد أي كيان قانوني مسؤول عن البيتكوين كعملة، ومن ثم فهو يقع خارج التنظيم التقليدي وبناء عليه لا يمكن لأي حكومة أو سلطة مركزية أن تتحكم في الكمية المعروضة منه أو حتى سعره كما لا يمكن أن يتأثر تداوله بالسياسة النقدية لأي دولة.¹

7. خوارزميات التشفير: Cryptographic Algorithms

عملية البيتكوين هي عملية مشفرة، أي أنها تعتمد بشكل أساسي على مبادئ التشفير الذي له غرضان: الأول هو التأكيد من سرية التواصل بين أطراف المعاملات والثاني هو توفير الهويات الرقمية لتجنب عملية التزوير، ويتم دعم أمان التقنية المستخدمة باستخدام خوارزميات التجزئة الآمنة Secure Hash Algorithms، لإنشاء عناوين البيتكوين وتوقيع المعاملات والتحقق من الدفعات، وذلك باستخدام خوارزمية غير متماثلة Asymmetrice Algorithm تقوم بإنشاء مفتاحين منفصلين ولكن غير متماثلين: مفتاح عام واحد يمكن مشاركته على نطاق واسع فهو متاح للجميع يتم استخدامه كعنوان للبيتكوين، ومفتاح خاص واحد يتم الاحتفاظ به سرا مثل كلمة المرور للشخص المالك للبيتكوين، حيث أنه لا يمكن فك تشفير الرسائل المشفرة بمفتاح عام دون الخاص، وذلك بتشفير تعليماته مما يمكنه من التحكم الكامل في عمله من البيتكوين.

¹ عبد الحليم شاهين: مرجع سابق، ص: 56، 57.

8. حل مشكلة الانفاق المزدوج: Double-Spending

الانفاق المزدوج هو امكانية استخدام نفس العملة الرقمية لأكثر من مرة فهي عبارة عن ملفات على الحاسوب تماما مثل المستند الرقمي، ومن ثم يمكن لشخص يمتلك عملات رقمية ارسال نفس الوحدات منها لأكثر من شخص من خلال عملية نسخ الملفات، أي انه لا يحذف الملف الأصلي، ولضمان عدم حدوث ذلك يجب توافر طرف ثالث موثوق به، غير أن تقنية البيتكوين تعالج هذه المشكلة بحيث تقوم شبكة البيتكوين من خلال المعدنين Miners بتتبع أرصدة البيتكوين على سلسلة الكتل باستمرار، وفحص المعاملات الجديدة للتأكد من أن عملات البيتكوين لم يتم إنفاقها بالفعل مرتان.

9. الاسم المستعار: Pseudonymity

الهوية السرية أو ما يعرف بالاسم المستعار هو اسم مزيف Fast name وهو عنوان للبيتكوين وهو مجرد تسلسل رقمي فريد لا يتكرر من الأحرف، كما أنه عنوان افتراضي ومن ثم لا توجد أي معلومات يمكن تحدد الهوية الشخصية للمرسل والمستلم للبيتكوين فالهوية مخفية ولا يمكن تتبعها لذلك تتمتع البيتكوين بالخصوصية الآمنة.

10. التعدين: Mining

هو العملية التي يتم من خلال سك عملات البيتكوين لتدخل في التداول وهو عملية رياضية تتضمن حل لغز رياضي وبعدها يتم نشر كتلة Block تحتوي على اثبات بأن الحل قد تم تنفيذه، ولا يتم إضافة وحدات البيتكوين الجديدة إلا إذا تمت إضافتها على سلسلة الكتل بعد التحقق من صحة المعاملات، بعدها يتلقى من قام بعملية التعدين مكافأة¹.

¹ عبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص: 50، 60، 62، 63.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب البيتكوين

ان استخدام العملات المشفرة وعلى وجه الخصوص البيتكوين أخذ في الازدياد والتنامي خاصة مع عولمة الاقتصاد والتجارة ومن ثم لم تعد الحكومات تتجاهل هذا التسارع في الأحداث خاصة مع تزايد الاعتماد (التعامل) بالبيتكوين على نطاق عالمي مما أوجب الاهتمام بمزايا وعيوب هذا الأخير والتي سنتطرق لها بالتفصيل في هذا المطلب.

أولاً: مزايا البيتكوين

1. سرعة معالجة المعاملات: تتم معالجة المعاملات التي تنفذ بواسطة العملات المشفرة بشكل أسرع مما تتم بالعملات القانونية، حيث تستغرق العمليات عبر الحدود باستعمال البيتكوين من 10 إلى 20 دقيقة عن طريق تقنية البلوك شين.
2. حماية البيانات الشخصية: لا تتطلب معاملات الدفع بواسطة العملة المشفرة بيتكوين توفير بيانات شخصية أو بيانات حساسة، بخلاف بطاقة الدفع أو كلمات المرور في طرق الدفع التقليدية.
3. غياب الوسطاء: يلغي البيتكوين الحاجة إلى وجود وسطاء ماليين في المعاملات وتسوية مراكز المتعاملين من خلال تطبيق قادة الند للند.¹
4. نظام غير قابل للتغيير أو التزوير: اعتماداً على تكنولوجيا حساب الأستاذ الموزعة Distributed Ledger Technology التي تؤمن حفظ البيانات في نظام تشاركي، أي غير مركزي يعتمد على رموز التشفير إلى جانب البصمة الزمنية للوثائق والمستندات الالكترونية، حيث لا يمكن قبول العملية دون اعتماد أكثر من 50% من أعضاء _ النظام التشاركي - للتغيرات في سلاسل البيانات حتى يتم تنفيذها.

¹ البنك المركزي الأردني، مرجع سابق، ص: 34-35.

5. دعم الشمول المالي: تساهم التكنولوجيا المالية في تدنية الخدمات المالية وسرعة تنفيذها من خلال عدم الحاجة للوسطاء والاعتماد على قادة الند للند باستعمال تكنولوجيا البلوك شين الأمر الذي يعزز الشمول المالي.¹
6. تدنية تكاليف المعاملات: من خلال استبعاد الوسطاء الماليين واقتصار العملية على طرفين فقط (مرسل ومستقبل) الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض رسوم التحويل والمعاملات.
7. الثقة بالمدفوعات المستقبلية: معاملات البيتكوين آمنة غير قابلة للاسترجاع ولا تحتوي على معلومات المستهلك الخاصة، وبالتالي تجنب التجارة من حركات الدفع المرتجعة التي يستخدمها المستهلك المالي في الوسائل التقليدية للادعاءات الكاذبة.²

ثانياً: عيوب البيتكوين

1. استخدام البيتكوين في أنشطة غير مشروعة: نظراً للخصائص التي تمتاز بها العملات المشفرة (البيتكوين) عن العملات التقليدية يسهل استعمالها بطرق غير مشروعة من طرف بعض المتعاملين بحيث تحجب هويتهم.
2. عدم الوفاء ببعض وظائف العملات التقليدية: تعاني العملات المشفرة (البيتكوين) من عدم قدرتها على أداء بعض وظائف العملات التقليدية والتي تتضمن:
 - الحماية ضد خطر الانكماش الهيكلي.
 - الاستجابة المرنة للصدمات المؤقتة للطلب على النقود.
3. ارتفاع تكلفة إصدار العملات المشفرة (البيتكوين): مقارنة بالعملات التقليدية فإن عمليات التعدين أو التنقيب Mining هو معالجة حسابية لرموز التشفير التي تتطلب استهلاك كثيف للطاقة الكهربائية لتشغيل أجهزة الحاسب الآلي لإيجاد وحدات العملة المشفرة.

¹ أسامة وجدي وديع، أميرة حسانين محمد، خصائص العملات المشفرة بين المنافع والتهديدات واتجاهات القواعد التنظيمية 2019، ص : 256 257.

² مقال منشور من طرف ليفانت نيوز، 21 أكتوبر 2019، مزايا وعيوب عملة البيتكوين، تاريخ الاطلاع 2021/05/20

<https://thelevantnews.com2019/10>

4. عدم جود قيمة ذاتية للعملة المشفرة البيتكوين: على خلاف العملات التقليدية نجد أن العملة المشفرة بيتكوين لا تستند إلى أي أساس اقتصادي أو منافع اقتصادية لأطراف التعامل وبالتالي تتعرض لمخاطر التقييم بصورة أكبر مقارنة بالأصول المالية الأخرى.¹
5. عدم امكانية استرداد المفاتيح الخاصة: في حالة فقدان مفتاح محفظة البيتكوين لا نستطيع تحريك الأموال ولا توجد أي طريقة لإمكانية استعادتها.
6. درجة قبول والاعتراف بالبيتكوين: مع مرور الوقت يزداد عدد الشركات والمؤسسات التي تقوم بقبول البيتكوين إلا أنه يعد إقبال محتشم. أما الاعتراف به من طرف الحكومات والمنظمات الدولية لا زال محل جدل.²
7. غياب الجهات التنظيمية: عند غياب مسؤولية الجهات التنظيمية للعملات المشفرة البيتكوين، يكون سببا لتعريض المتعاملين لخطر التداول، كما يضر بالأسعار من خلال التأثير على حجم النقد المصدر وسرعة دورانه وكذا على البنوك المركزية وقدرتها في التأثير على أسعار الفائدة، علاوة على إمكانية تهديد الاقتصاد الكلي من خلال التأثير على قيمة العملة الوطنية وزيادة الفجوة بين الاقتصاد الواقعي الحقيقي والاقتصاد الافتراضي.³

المطلب الثالث: الموقف الدولي من عملة البيتكوين

على الرغم من ضرورة وجود عملة إلكترونية لتسيير المعاملات الاقتصادية خاصة مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الراهن، إلا أن التعامل بعملة افتراضية

¹ أسامة وجدي وديع، أميرة حسانين محمد، مرجع سابق، ص: 258-259.

² <https://www.crpto-light.com>

³ شوقي ديلمي، 2019/08/23، مميزات وعيوب العملة الإلكترونية "عملة البيتكوين"، تاريخ الإطلاع، 2021/05/20.

<https://arab-btc.net>

مصدرها مجهول ولا وجود لسلطة أو جهة رسمية تتبناها يفتح الباب على مصراعيه أمام الدول بين مؤيد ومعارض، وبالتالي سنتناول في هذا المطلب موقف دول العالم في البيتكوين.¹

- الكويت وعمان والسعودية وقطر: حظرت البنوك المركزية التعامل العملات المشفرة، ووجهت تعليمات للبنوك والشركات بعدم التعامل أو الدخول في استثمارات مباشرة أو غير مباشرة في بيتكوين.

- الأردن: أصدر البنك المركزي منذ نصف عقد حظر التعامل مع العملات المشفرة من خلال البنوك أو محلات صرافة العملات، والشركات المالية أو شركات الدفع الإلكتروني معتبرا أنها عملة غير قانونية لا يجوز التعامل بها.

- المغرب: حظر البنك المركزي التعاملات بهذه العملة المشفرة ويفرض غرامات على من يتعامل بها، غير أن تقرير من موقع كوين ديسك، كشفت أن خلال واحد تداول المغاربة نحو مليون دولار في منصات العملات المشفرة.

- مصر: كرر البنك المركزي تحذيره من التعامل بعملة البيتكوين واعتبرها محضورة في البلاد لأنها لا تخضع للرقابة وتقلباتها خطيرة.

- لبنان: كان قد أعلن مصرف لبنان المركزي في نهاية 2020 أنه بصدد اطلاق مشروع العملة الرقمية والتي قد تضم عملات رقمية مثل الليرة اللبنانية أو الدولار أو قد تضم العملات المشفرة، وفق وسائل إعلام محلية.

- الإمارات: الصورة مختلفة قليلا، إذ أن مصرف الإمارات المركزي يحذر من التعامل بها إلا أن إمارة دبي تحتضن التعامل بالبيتكوين، ووفرت أجهزة صرافة خاصة بها.

- الجزائر: مع توسع انتشار العملات المشفرة وخاصة البيتكوين، يزداد اهتمام الجزائريين بتداول العملات الرقمية مثل بيتكوين وأثيريوم و10 عملات أخرى ما دفع الحكومة بتحديد موقفها النهائي من هكذا تداولات على سلعة افتراضية أو مشفرة ليس لها تغطية نقدية، حيث أن

¹ الحرية، خاص، واشنطن، 29 مارس 2021، البيتكوين عربيا.... بنوك مركزية تحذر وخبراء يعتبرون المواجهة خاسرة.

<https://www.alhrra.com/business>.

حسب نص المادة 117: "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر شبكة الانترنت وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية، يعاقب كل مخالف لهذا الحكم، وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.¹

ودافعت الحكومة الجزائرية عن موقفها بالقول في نفس المادة ان الجزائر تسعى إلى إقامة نظام مراقبة أكثر صرامة لتتبع التعاملات الالكترونية التي يمكن أن تستعمل في تجارة المخدرات أو التهرب الضريبي أو تبييض الأموال، بفضل السرية المضمونة لمستخدمي العملات المشفرة.

- الصين: يمكن للأطراف الخاصة امتلاك والتجارة بالبيتكوين، بينما تحظر القوانين الشركات المالية مثل البنوك من ذلك، حيث قام بنك الصين الشعبية بخطوة أولى بتقنين البيتكوين من خلال منع المؤسسات المالية من التعامل بالبيتكوين، وفي بيان على موقع البنك المركزي قال بنك الصين الشعبي أن المؤسسات المالية وشركات الدفع لا تستطيع منح تسعير للبيتكوين أو شرائها أو بيعها أو تأمين منتجات مرتبطة به.

- اليابان: تعترف اليابان رسميا بعملة البيتكوين والعملات الرقمية باعتبارها وسيلة دفع وليست عملة قانونية حسب المادة 2-5 من قانون خدمات الدفع في اليابان المؤرخ في 25 مايو 2016، وبموجب قرار حكومي لا توجد قوانين تمنع الأفراد أو الكيانات القانونية من الحصول على البيتكوين مقابل سلع أو خدمات، وقد تنطبق الضرائب على البيتكوين.

- الاتحاد الأوروبي: لم يصدر الاتحاد الأوروبي أي تشريع محدد يتعلق بوضع البيتكوين كعملة وفي أكتوبر 2015 قضت محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي بأن تبادل العملات التقليدية لوحدات العملة الافتراضية "بيتكوين" معفى من ضريبة القيمة المضافة وأنه يجب على الدول الأعضاء أن تعفي في جملة أمور المعاملات المتعلقة بالعملة الأوراق النقدية والقطع النقدية

¹ عماد ريم، عبد الرحمان رزق الله، العملات الافتراضية: النظرة التنظيمية والتحديات المالية الناشئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 07، العدد: 03، 2018، ص: 116 - 117.

المستخدمة في المناقصة القانونية مما يجعل البيتكوين عملة بدلا من كونها سلعة، ووفقا للقضاة لا ينبغي فرض ضريبة على البيتكوين بل يعامل كوسيلة دفع، وفي يوليو 2014 نصحت السلطة المصرفية الأوروبية البنوك الأوروبية بعدم التعامل بشكل افتراضي بعملات مثل بيتكوين حتى يتم وضع نظام تنظيمي.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** صنفت وزارة الخزانة الأمريكية البيتكوين كعملة افتراضية لا مركزية قابلة للتحويل في عام 2013، أما لجنة تداول العقود الآجلة للسلع صنفت البيتكوين كسلعة في سبتمبر 2015، وفي سبتمبر 2016 قضى قاض اتحادي بأن البيتكوين هي أموال ضمن المعنى العادي لهذا المصطلح.

- **ألمانيا:** في 19 اوت 2013 أعلنت وزارة المالية الألمانية أن البيتكوين وحدة حساب يمكن استخدامها لغرض الضرائب والتجارة في البلاد وهذا يعني أن المشتريات التي تمت بها يجب أن تدفع ضريبة على القيمة المضافة كما هو الحال مع معاملات اليورو كما أضافت الوزارة أنها لا تصنف كعملة أجنبية أو أموال إلكترونية ولكنها أموال خاصة يمكن استخدامها في دوائر المقاصة متعددة الأطراف.¹

¹ ويكيبيديا - الموسوعة الحرة - قانونية البيتكوين حسب البلد أو الإقليم تاريخ التصفح: 2021/05/21.

<https://ar.m.wikipedia.org/wiki>.

المبحث الثالث: الشمول المالي

برزت أهمية الشمول المالي من خلال الأزمة المالية 2008 التي أبانت عيوب النظام المالي، حيث أصبح جل اهتمام المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بحث سبل وضع استراتيجيات فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي، حيث أنه على الرغم من التطور الحاصل في الوقت الحاضر إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من الخدمات المالية خاصة الدول الفقيرة ومن بينها المنطقة العربية باستثناء بعض الدول العربية التي حققت مستويات مقبولة في تعميم الخدمات، وبالتالي تتجلى أهمية الشمول المالي في تعميم وصول المنتجات والخدمات المالية لأكبر شريحة من أفراد المجتمع خاصة فئة الدخل المنخفض وبأقل تكلفة لرفع مستوى المعيشة ودعم التنمية المستدامة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف، ومبادئ الشمول المالي

يهدف الشمول المالي إلى تعميم ونشر الخدمات المالية والمصرفية لفئة واسعة من أفراد المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود وفيما يلي توضيح لنشأة وتطور ومفهوم الشمول المالي.

أولاً: نشأة وتطور الشمول المالي

في تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية.

وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة إليها ولأسباب ثقافية أو عقائدية وبين صعوبة الوصول إليها واستخدامها بسبب عدم توفرها أو القدرة على امتلاكها.

ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من تم إقصائهم بشكل قصري وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008، بحيث امتثلت الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى خدمات مالية متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة، وقد اعتبرت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي أحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، أما البنك الدولي اعتبره ركيزة أساسية في محاربة الفقر وتعزيز الرخاء وعليه في عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية على التركيز على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة.

لقد عمدت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، وحددت الجهة الاشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وهناك عدة دول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم، وأوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا عام (2003) وسعت عدد الدول في العالم الثالث والمتقدم في انتهاج نهجهم بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.¹

¹ سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية، (ماس)، فلسطين، 2016، ص: 15، 16.

ثانياً: تعريف الشمول المالي

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل عام 2000 حيث كان هدفاً مشتركاً للعديد من الحكومات والبنوك المركزية للدول النامية، حيث تم تعريفه في أوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة.¹

تعريف صندوق النقد العربي:

يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة، ومن بين هذه الخدمات المالية مثلاً خدمات فتح الحسابات الادخار، الاقتراض، التأمين، وبالتالي يركز الشمول المالي على إزالة العقبات التي قد تمنع الأفراد من الحصول على الخدمات المالية.²

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (DECO) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE):

الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية والرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مختلفة تشمل النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.³

¹ حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التجارة ماجستير إدارة أعمال، 2017، ص: 09.

² حنان الطيب، الشمول المالي، صندوق النقد الدولي، 2020، ص: 5.

³ فلاح صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، 2019، المجلد: 07، العدد: 04، ص: 03.

نستنتج مما سبق أن كل التعاريف تصب في هدف واحد وهو تسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية لشرائح المجتمع بسهولة ويسر وبأسعار معقولة.

ثالثاً: مبادئ الشمول المالي

اعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G20) في قمة تورونتو المنعقدة في يونيو 2010 تسعة مبادئ للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار وهي كما يلي:

- 1- **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقر.
- 2- **التنوع:** تطبيق السياسات التي تساعد على تشجيع المنافسة وتقديم الحوافز اللازمة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة.
- 3- **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجد في البنية التحتية.
- 4- **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
- 5- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- 6- **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية، والعمل على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية.
- 7- **المعرفة:** الاستفادة من قاعدة البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الانجاز.

8-التناسب: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.

9-إطار العمل: وضع إطار تنظيمي للنفاد الشامل _ وفقا لمعايير الدولية والظروف المحلية لضمان بيئة تنافسية _ يتصف بالمرونة لمواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.¹

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

إن أهمية تعزيز الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ينعكس إيجاباً على البيئة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تخفيض وطأت الاستبعاد المالي.

أولاً: أهمية الشمول المالي

1. تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي كما يرتبط انتشار واستخدام الخدمات المالية بارتفاع مستويات العدالة الاجتماعية.
2. تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أثبتت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي يعزز من قدراتهم على قيادة الأعمال ورفع مستوى التعليم الفني والتقني في مجال تخصصاتهم العملية وبالتالي رفع القدرة على إدارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتقلبات المالية.
3. تعزيز استقرار النظام المالي: إن إقبال الأفراد على الخدمات المالية المقدمة من طرف النظام المالي الرسمي يؤدي إلى تنويع محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية

¹ ماجد محمود محمد أبودية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر، غزة، 2016، ص: 32.

يعمل على تخفيض مستويات التركيز وتقليل المخاطر مما يعزز من استقرار النظام الاقتصادي، حيث أن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي عند حدوث أي طارئ والعكس صحيح لدى المودعين الصغار، حيث أظهر دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات عالية من الشمول المالي أقل عرضة للتقلبات.¹

4. **أتمتة النظام المالي:** عن طريق توسيع انتشار الخدمات المالية الإلكترونية وزيادة معدلات استخدامها لجذب المزيد من الزبائن، خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات التي يستفيد منها كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بسرعة وبأقل تكلفة، وبالتالي تحسين قدرة النظام المالي على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية واستقطاب المزيد من مستخدمي النظام المالي الرسمي.

5. **تحقيق أهداف التنمية المستدامة:** عن طريق توفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل ومحدودي الدخل.²

ثانياً: أهداف الشمول المالي

نشهد في الآونة الأخيرة تنامي اهتمام العالم بتوسيع نطاق الشمول المالي من طرف المؤسسات والهيئات المالية العالمية من أجل تظافر الجهود من الوصول إلى نظام مالي شامل الفقراء ومحدودي الدخل وذلك من خلال ما يلي:

1. زيادة نسبة القدرات المالية لدى شرائح المجتمع المستهدفة من خلال تنمية الثقافة والمعرفة لدى النساء والشباب العاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي.

¹ رشا عودة لفتة، سالم عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد: 11، العدد: 1، 2019، ص: 84.

² فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2020، المجلد: 06، العدد: 01 ص: 476.

2. تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمهمشة.
3. توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات.¹
4. توسيع أنشطة النظام المالي النظامي أو الرسمي ليشمل ذوي الدخل المحدود والمنخفض.
5. تحسين الوضع المالي ومستوى المعيشة للأفراد من خلال مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية عن طريق تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6. تقليل حجم الوسطاء والوكلاء الماليين وتقديم الخدمات بصورة مباشرة.²
7. الاستدامة المالية للمؤسسات وضمان استمرارية تقديم الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار والمنافسة لتنويع الخيارات أمام الزبائن.

المطلب الثالث: أبعاد ومعوقات الشمول المالي

يقاس الشمول المالي بنسبة المستفيدين من الخدمات المالية (حجم القروض، الودائع أجهزة الصراف الآلي ...)، إلا أن العديد من الدراسات أظهرت وجود مجموعة من العوامل المشتركة سواء على مستوى الأفراد أو مقدموا الخدمات، تعوق أو تحول دون انتشار واتساع رقعة الشمول المالي.

أولاً: أبعاد الشمول المالي.

1. الوصول إلى الخدمات المصرفية: إن الشمول المالي يجب أن يضم أكبر عدد ممكن من المستخدمين المعبر عنه بعدد الحسابات في البنوك ولتحقيق ذلك يجب أن يكون حجم الانتشار البنكي كبير.

¹ ابتسام علي حسين، شذي عبد الحسين جبر، وفاء أيوب كسار، مرجع سابق، ص: 51.

² زهراء جار الله حمود اسكندر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي، دراسة قياسية لآراء عينة من العاملين في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، محافظة نينوى، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 09، العدد : 33، 2020، ص

2. توفر الخدمة المصرفية: يقصد به سهولة الوصول للخدمات البنكية وذلك من خلال توفر البنوك وفروعها وعدد الصرافات الآلية التي توفر عديد الخدمات للزبائن، من سحب وإيداع وتحويل.

3. استخدام الخدمات المصرفية: يقصد به الاستخدام الفعلي للخدمات المصرفية ففي بعض البلدان المتقدمة توجد نسبة من السكان لا يستخدمون الخدمات البنكية على الرغم من امتلاكهم حسابات مصرفية، وقد أطلق عليهم اسم المهمشون مصرفياً، لذلك فإن عدد الحسابات المفتوحة أو البنوك المتاحة لا يعتبر كافي لإحداث تطور في نظام الشمول المالي.¹

ثانياً: معوقات الشمول المالي

1- عدم امتلاك المال الكافي: عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح حساب هو أحد أهم أسباب عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات المالية المصرفية وذلك راجع لطبيعة توزيع الدخل وارتفاع مستويات الفقر علاوة على السياسات المتبعة من طرف المؤسسات المالية والمصرفية والمتمثلة في شروط وتكلفة فتح الحساب.

2- عدم الحاجة لامتلاك حساب: يرى العديد من شرائح المجتمع وخاصة ذوي الدخل المنخفض عدم الحاجة لوجود حساب لدى مؤسسة مالية أو مصرفية خاصة مع القيود الموضوعية لامتلاك حساب، زد على ذلك صعوبة التعامل مع الرصيد (سحب وإيداعاً) لقلّة وإنعدام التعامل بالبطاقات المصرفية أو الذكية.

3- ارتفاع التكلفة وصعوبة الإجراءات: العديد من شرائح المجتمع لا تتعامل مع النظام المالي الرسمي لبعد المصارف والمؤسسات المالية وعدم وجود فروع أو نوافذ أو وكلاء، وكذا عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لفتح حساب مع طول الإجراءات مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

¹ خالد محمد الشрман، الشمول المالي والأداء الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، 2019، ص

4- اعتبارات دينية وتدني مستوى الثقة: يرجع سبب عدم اقبال الأفراد على الخدمات والمنتجات المالية لضعف الثقة في الجهاز المالي المصرفي وكذا الاعتبارات الدينية التي تحرم التعامل ببعض الخدمات والمنتجات المصرفية.¹

أظهرت العديد من الدراسات وجود مجموعة من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وتتركز معظم هذه المعوقات في أبواب رئيسية كمحدودية الدخل والاعتبارات الشخصية والدينية والمجتمعية، وارتفاع تكلفة فتح الحساب أو المصاريف المرتبطة، أو الأمور التنظيمية كالوثائق المطلوبة لامتلاك حساب، ومن جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2012 إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية تعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية وتتمثل فيما يلي:

1. عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فبالرغم من التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم ذات كفاءة لاستعلام الانتمائي والرهونات الإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

2. ضعف مستوى التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على مستوى صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

3. غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الصغير سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الصغير وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.

¹ نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسين، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، واقع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية بغداد، 2018، ص: 33، 34.

4. ببطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.¹

¹ رشا عودة لفتة، سالم عواد حسين، مرجع سابق، ص: 85، 86.

الفصل الثاني:

التكنولوجيا الطالبة وعلاقتها بتعزيز

الشمول الطالبي - تجربة البحرين -

تمهيد:

تحتل مملكة البحرين صدارة الدول العربية في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال قوة انتشار الأنترنت والهواتف الذكية يعمل على رفع من مستوى استخدام الخدمات المصرفية عبر الانترنت مما شجع على ارساء قطاعات التكنولوجيا عن طريق الاستمرار في سياسة إصلاح التشريعات واللوائح التنظيمية لبيئة الأعمال وتككل ذلك بتأسيس بيئة رقابية تجريبية وإطلاق خليج البحرين للتكنولوجيا المالية الذي يعد اكبر مركز في العالم وإدخال أنظمة التمويل الجماعي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وذلك بإنشاء اتحاد المصارف الثلاثة الكو البحرين algo bahrain من كبرى البنوك في هذا القطاع مجموعة البركة المصرفية وبيت التمويل الكويتي - البحرين وبنك البحرين للتنمية.

المبحث الأول: الآليات القانونية لدعم التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي

من خلال قوة التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي، وكذا تهيئة البنية التحتية للاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية، مع رغبة جادة وكبيرة لمواكبة التطور الحاصل على مستوى العالم في هذا المجال¹، أصدر مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي سنة 2017 قراراً بإنشاء وحدة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، بالإضافة إلى إعداد مبادرة تؤسس لبيئة رقابية جديدة وكذلك تضمن تصوراً لخارطة طريق القطاع حتى عام 2020 تساعد على فهم توجهات المملكة وكيفية تحقيق الأهداف المسطرة، وفيما يلي توضيح لهذه الآليات.

المطلب الأول: الوحدة المتخصصة في مجال التكنولوجيا والابتكار

تبنى مصرف البحرين المركزي آلية دعم قوية للتكنولوجيا المالية تساهم في تهيئة البيئة التحتية للاستثمار في قطاع التقنية المالية.

الوحدة المتخصصة في مجال التكنولوجيا والابتكار:

تعمل هذه الوحدة على إجراء أبحاث السوق حول الابتكارات التي تحدث في القطاع المالي ووضع السياسات التنظيمية التي من شأنها دعم بيئة التكنولوجيا المالية وتعزيز الاستقرار المالية إضافة إلى فحص طلبات الانضمام إلى البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية ودراسة الخدمات أو المنتجات الجديدة أو المبتكرة كما تقوم بالتواصل والتنسيق مع منظمات رقابية دولية لتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار، وتعمل مع مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية لدعم وتطوير هذه الأخيرة² تهتم بما يلي:

- الاهتمام بالابتكارات المالية، ووضع استراتيجيات للاستفادة من التكنولوجيا الناشئة.
- وضع السياسات التنظيمية الكفيلة بدعم بيئة التكنولوجيا المالية وتعزيز الاستقرار المالي.

¹ أحمد علاش، دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار المالية- تجربة البحرين، مجلة الإبداع، المجلد 9، العدد 01، 2019، ص: 336.

² صليحة فلاق، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي . تجربة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، المجلد 21، العدد 01، 2020، ص : 313.

- فحص طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية.
- تحليل ودراسة الخدمات أو المنتجات الجديدة أو المبتكرة من قبل الشركات المرخص لها.
- التواصل والتنسيق مع مختلف إدارات المصرف في مجال المشاريع ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية.
- التواصل مع منظمات رقابية دولية لتبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار.
- التواصل والعمل مع مجلس البحرين للتنمية الاقتصادية (Bahrain EDB) وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية (Bahrain Fin – tech Bay) لدعم تطور بيئة التكنولوجيا المالية في البحرين¹.

المطلب الثاني: البيئة الرقابية التجريبية (صندوق الرمل ساند بوكس التنظيمي):

معظم النشاطات والأعمال في مراحلها الأولية تحتاج للأموال لتتمكن من الاستمرار وفي الغالب يتم اللجوء للبنوك لتقديم التمويل والدعم المادي ليكتمل المشروع ويحقق أهدافه وذلك بعد دراسة المشروع والاطمئنان لصاحبه.

أما ونحن في عصر التقنية الإلكترونية الحديثة وعالم ثورة المعلومات المتجدد وظهور جيل جديد من أصحاب الأفكار المبدعة غير التقليدية والتحول للعمل المصرفي الإلكتروني والانتقال إلى التكنولوجيا المالية (فنتيك) لتقديم أفضل الوسائل لخدمة الزبائن وأصحاب المصلحة.

وفي هذا الإطار وعبر هذا النظام المستحدث قامت الجهات الرقابية والبنوك المركزية في عدة دول من ضمنها مصرف البحرين المركزي بإصدار صندوق الرمل -ساند بوكس- التنظيمي، وهذا الصندوق أو الوعاء مكان افتراضي لتوفير إطار قانوني مؤقت لتأهيل فئة المبدعين من أصحاب مشروعات التقنية الإبداعية للحصول على الموافقة الرسمية والمتمثلة في الترخيص القانوني لممارسة الأعمال والخدمات بصفة رسمية معترف بها.

¹ أحمد علاش، مرجع سابق، ص: 338.

إن غرض إصدار صندوق الرمل التنظيمي هو ضرورة ملحة لتمكين المبدعين خاصة في مجال التكنولوجيا تقديم أعمالهم لفترة زمنية محددة لا تتجاوز العام، بعد النجاح وتقبل الزبائن للخدمة ومنتج المشروع وكذا استفتاء كل الشروط المحددة يجوز لهذه الجهات التقدم للحصول على الترخيص الرسمي لممارسة أعمالهم في إطار الشرعية التامة التي يمنحها لهم الترخيص الصادر من المصرف المركزي ويتم استبعاد كل من لا يستوفي المعايير المحددة، كما يجوز أيضا للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة أن تتقدم للعمل في إطار وعاء صندوق الرمل وأن تعرض برامجها ومشاريعها التقنية الحديثة التي ليس لها ترخيص.¹

كل الجهات التي تقدم مشاريعها للعمل في صندوق الرمل تدفع رسوم رمزية بسيطة وعليها إبرام عقود مع الزبائن المحتملين لتوضيح مهامهم والتزاماتهم وخططهم العامة وكل المخاطر المرتبطة بها وحفظ كافة حقوقهم والتعامل بالسرية التامة وفق الضوابط المهنية لطيلة فترة التجربة، كما عليهم تقديم تقارير عن كل هذه المتطلبات للمصرف المركزي الذي يتابع ويراقب ما يدور وفق دوره الإشرافي الرقابي، وذلك حتى مرحلة اكتمال مهمة صندوق الرمل ومن ثم إصدار الترخيص اللازم من عدمه وفقا للمعطيات المتوفرة.

• لقد أصبح جل تركيز الدول على ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا، وفي هذا الجانب قفزت البحرين 20 مركزا لتحتل المركز 75 في قائمة "ستارتب يلنيك" السنوية لأفضل 100 وجهة عالمية لبدء المشاريع التجارية.

• إن وجود بيئة رقابية تجريبية في البحرين أمر مهم جدا، فالقطاع المالي يساهم بأكثر من 16.5% في الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به عدد كبير من البحرين بلغ عددهم 14148 في عام 2018، إن البحرين مركز لـ 376 مؤسسة مالية مصرفية، من بينها 94 مصرفا مرخصا بأصول تبلغ قيمتها 205.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019 بالإضافة إلى ذلك تستضيف مملكة البحرين 52 شركة استثمارية و 147 شركة تأمين و 53 شركة مرخصة متخصصة و 19

¹ <https://www.omandaily.com>. 26/04/2021 10 :30

مؤسسة صرافة حتى عام 2020 كما نعتبر المملكة أيضا مركزا هاما لمؤسسات الصيرفة الإسلامية مع وجود أكثر من 20 مؤسسة مالية مختلفة.

وفي النهاية تعتبر تجربة جديدة وهي في قيد التطوير، وتعد ضرورة ملحة بالنسبة للبحرين بشكل خاص والعالم بشكل عام لمواكبة التطورات في التكنولوجيا المالية¹.

المطلب الثالث: منصات التمويل الجماعي Crowded Funding

التمويل الجماعي هو عملية تمويل جماعية وتعاونية من خلال منصة تجمع بين المستثمرين وأصحاب المشروعات الذين هم بحاجة لتمويل مشروعاتهم.

وتستهدف هذه الخدمة بشكل أساسي قطاع المشاريع الصغيرة والناشئة، حيث يتم عرض المشاريع من قبل أصحابها عبر منصات التمويل الجماعي ليقوم المستثمرون باختيار المشروع الذي يلبي توقعاتهم، ويحصل الممولون على مكافأة أو فائدة أو نسبة من أرباح المشروع².

وقد تم في بداية عام 2019 منح أول ترخيص لشركة تمويل جماعي، وتخضع شركات التمويل الجماعي لرقابة مصرف البحرين المركزي، وقد قام هذا الأخير بإصدار توجيهات خاصة في أغسطس من عام 2017 للتمويل الجماعي لغايات الإقراض التقليدية والإسلامية.

في بادئة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى البحرين ومنطقة الخليج، أصدر مصرف البحرين المركزي التعليمات الخاصة بعمليات التمويل الجماعي لغايات الإقراض التقليدية والإسلامية، ما يتيح أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة فرصة جمع تمويل تقليدي أو متوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال التمويل الجماعي، ويشترط في الشركات التي تشغل منصة تمويل (إقراض) إلكترونية أن تكون مرخصة في البحرين بموجب التعليمات الواردة عن مصرف البحرين المركزي، في حين تطبق التعليمات العامة على كل من المنصتين التقليدية والإسلامية

¹ مرجع سابق <https://mustafaa.lodaili.com>

² هبة عبدالمنعم، رامي يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية رقم 2019/125.

مع إضافة شرط إضافي لهذه الأخيرة لضمان توافق هيكل التمويل مع الشريعة الإسلامية من خلال إشراك مستشار شرعي أو الاستعانة بمصادر خارجية لهذا الغرض، وفيما يلي أبرز النقاط الرئيسية في تعليمات التمويل الجماعي.

- يسمح بالإقراض (التمويل) فقط من شخص إلى مؤسسة (P2B).
- يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا يزيد رأسمالها عن 250.000 دينار بحريني أن تجمع الأموال من خلال منصات التمويل الجماعي.
- بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة خارج مملكة البحرين وجب على مشغلي منصات التمويل الجماعي أن يحددوا بوضوح مخاطر التمويل الخارجية التي يجب أن يحتاط لها.
- يقع على عاتق المقرضين (الممولين) مسؤولية إجراء تقييم الجدارة الائتمانية على الأطراف المقترضة أو التي تقوم بجمع التمويل.
- يجب على مشغلي منصات التمويل الجماعي الالتزام بالتعليمات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بشأن مكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك .
- يسمح فقط للمستثمرين الخبراء والمستثمرين المعتمدين بتقديم التمويل من خلال هذه المنصات، ويمكن لهم تقديم ما يقدره 10% من صافي أصولهم إلى مقترض واحد (جامع التمويل) مع توقيع نموذج التصريح الذاتي المخصص لهذا الغرض.
- يجب على منصات التمويل الجماعي الإفصاح بشكل واضح عن الرسوم والأجور والعمولات.
- يمكن لمشغلي المنصات تقديم التمويل إلى المقرضين (جامعي التمويل) الذين يستخدمون المنصة بعد الحصول على الترخيص المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لتقديم الائتمان والإفصاح الكافي.
- في حال عدم قدرة المقترض (جامع التمويل) على جمع 80 % على الأقل من حجم عرض التمويل الجماعي الخاص به فإن المحاولة تعتبر فاشل ويجب عليه إرجاع الأموال المستلمة خلال سبعة أيام.

- يجب على المقترض جامع التمويل ألا يتجاوز الحد الأقصى 100000 دينار بحريني من خلال التمويل الجماعي في السنة ولا يجوز أن تزيد مدة التمويل عن خمسة سنوات، وفي هذا السياق أفاد المدير التنفيذي للرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي بأنه يتوقع أن يستفيد رواد الأعمال من التوجه العالمي نحو التمويل الجماعي، الذي يوفر بديلاً عملياً للتمويل المصرفي، حيث يحرص مصرف البحرين المركزي بشكل خاص على أن تحقق المملكة مكانة في سوق التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في المنطقة نظراً لتزايد الطلب مما ينعكس ذلك في سوق التمويل الجماعي.

وقد أعلن مصرف البحرين المركزي سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز مكانته كمركز مالي إقليمي، والتي تتضمن تقديم تعليمات خاصة بالبيئة التجريبية الرقابية، وذلك لتسهيل تطبيق مبادرات الخدمات المالية المبتكرة Fin tech¹.

¹ [https:// akhbor.alkhaleek.com](https://akhbor.alkhaleek.com). 17 :11 10/04/2021 (15723).

المبحث الثاني: إنجازات مملكة البحرين في مجال الشمول المالي:

إن تطوير الخدمات المالية وتقليص فترة الوصول إلى الأسواق المالية بالإضافة إلى تقليل تكاليف تكنولوجيا المعلومات قامت البحرين بإنشاء مركز وعدة شركات للتكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: إنشاء مراكز وشركات للتكنولوجيا المالية

من أجل تسريع تطوير الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية ولتحسين الخدمات المالية المختلفة قامت البحرين بإنشاء مركز متخصص وشركة بنفث تفصلهما أدناه:

أولاً: خليج البحرين للتكنولوجيا المالية:

يقع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية المركز الرائد للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط في مبنى أركابيتا في مملكة البحرين ويوفر المركز حاضنات لدعم التكنولوجيا المالية الذكية والقابلة للتطوير والتأثير على الأسواق من خلال مختبرات الابتكار وبرامج التسريع والأنشطة المنسقة والفرص التعليمية والمنصات التعاونية¹.

تم تأسيس خليج البحرين للتكنولوجيا المالية في فيفري 2018، ويعتبر أكبر مركز للتكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيتيح الفرصة لتطوير وتسريع شركات التكنولوجيا المالية، حيث يقوم تحالف التكنولوجيا المالية بدمج خليج البحرين للتكنولوجيا المالية في العديد من منصات التكنولوجيا المالية بما فيها منصات سلاسل الكتل الرقمية Block chain، وتكنولوجيا التأمين، والتكنولوجيا التنظيمية وغيرها، مما يسمح بتطوير الخدمات المالية وتقليص فترة للوصول إلى الأسواق بالإضافة إلى تقليل تكاليف تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير².

¹ مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018، ص: 102.

² صليحة فلاق، سامية شارفي، مرجع سابق، ص: 315.

خليج البحرين للتكنولوجيا المالية شريك مع الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات الاستشارية والجامعات والجمعيات ووكالات الإعلام ورأس المال الاستثماري وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة ليكون بذلك مجموعة كاملة من المشاركين في السوق المالية وأصحاب المصلحة معاً¹.

تحديات وإنجازات خليج البحرين:

أ- مساهمة السيدات في تأمين الشركات:

في جوان 2019 صنف التقرير العالمي لبيئة الشركات الناشئة لعام 2019 مملكة البحرين ضمن العشر دول الأولى على مستوى العالم في نسبة رائدات الأعمال المساهمات في تأسيس الشركات الناشئة.

بلغت نسبة الشركات الناشئة التي أسستها النساء في البحرين 18% متفوقة بذلك على مراكز دولية للشركات الناشئة، وحسب تقرير مؤسسة "ستارت أب جينوم" بالتعاون مع المؤتمر العالمي لريادة الأعمال تعد البحرين من بين أبرز 10 بيئات داعمة في مجال التكنولوجيا المالية الواجب مراقبتها في أوروبا والشرق الأوسط، كما أدرجت البحرين بحسب التقرير ضمن أبرز بيئة عالمياً في الكفاءات المؤهلة .

ب - الريادة العربية في التكنولوجيا المالية:

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية نمواً متسارعاً على الصعيد العالمي، فقد نجحت البحرين في جذب 1824 صفقة استثمارية بقيمة 14.2 مليار دولار من استثمارات رأس المال عام 2017، بحسب تقرير منظومة التكنولوجيا المالية في البحرين لعام 2018 ويشير التقرير إلى أنه من المتوقع أن يصل عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحدها إلى نحو 250 شركة بحلول عام 2020.

¹ مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، مرجع سابق، ص: 102

ومن جهتها واصلت البحرين تحفيز النمو في التكنولوجيا المالية Fin tech بعد إصدار وتطبيق قوانين جديدة من شأنها أن تسمح للمقترضين توسيع وتحديث عروضهم الرقمية.

وفي آذار (مارس) الفارط أصدر بنك البحرين المركزي توجيهاته بشأن المشورة المالية الرقمية، مما مهد الطريق لتوفير خدمات الاستشارات المالية الآلية لبنوك البلاد، وشركات الاستثمار والتكنولوجيا، وقد تم وضع القواعد والقوانين بعد التشاور مع أصحاب المصلحة بشأن إنشاء إطار ترخيص للمشورة المالية الرقمية، وترتكز القواعد الجديدة على توفير الضمانات والضوابط التي تحكم استخدام الخوارزميات أو الذكاء الاصطناعي المتضمنة في برامج الحاسوب المستخدمة في الأدوات الاستثمارية الرقمية¹.

ثانياً: تحالف التكنولوجيا المالية:

يعد تحالف التكنولوجيا المالية مؤسسة لخلق وتشغيل البيئة الحاضنة والداعمة للتكنولوجيا المالية، تهدف إلى تعزيز التنمية والتفاعل وتسريع بيئة أعمال التكنولوجيا المالية، كما يعزز التحالف التعاون بين أصحاب المصلحة في السوق بما في ذلك الهيئات الحكومية والمؤسسات المالية والشركات والمستثمرين والمبتكرين الذين يؤمنون بأن التكنولوجيا يمكن أن توفر قيمة مضافة لقطاع الخدمات المالية.

تحالف التكنولوجيا يقدم خدمات حضانة الشركات ومختبر للأبحاث وبرامج تسريع المشاريع فضلاً عن توفير خدمة الوصول إلى الأدوات التحليلية وموارد التكنولوجيا المالية ذات الصلة².

¹ محمد الأمين بودخيل، محمد الأمين ياحي، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية المصرفية الإسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف . الجزائر، 2019، ص : 633، 639.

² علاش أحمد، مرج سابق ص: 340

ثالثاً: شركة بنفث benefit للتكنولوجيا المالية في البحرين:

أ- التأسيس:

تأسست الشركة في نوفمبر 1997 بمبادرة 17 مصرفاً تجارياً وانخفض بعد ذلك إلى 14 مصرفاً بفعل الاندماج المصرفي، شكلت هذه المصارف شبكة وطنية للصراف الآلي ونقاط البيع في المملكة، لتكون مزوداً رئيسياً للخدمات المساندة للقطاع المالي، واستطاعت التوسع والنجاح خارج المملكة من خلال مواصلة الحفاظ على مسار الابتكار لمواكبة التغيرات الحاصلة في السوق التي تستدعي موافقة مالية أو تمويلية، يبلغ رأسمال الشركة 8.4 مليون دولار¹.

ب- الخدمات المالية المقدمة:

توفر الشركة خدمات متنوعة رائدة من خلال شبكة وطنية للصراف الآلي، ونقاط البيع والشبكة الخليجية ومركز البحرين للمعلومات الائتمانية للشركات والأفراد وخدمة دفع الفواتير والخصم المباشر وبوابة الدفع الإلكتروني ومنصة المعاملات المصرفية عبر الإنترنت، ونظام البحرين لمقاصة الشبكات الإلكتروني، والسحب النقدي لبطاقات أمريكان أكسبريس.

إن حرص الشركة على الاستثمار في البنية التحتية للتكنولوجيا، يؤدي إلى نمو الخدمات المستندة على الحوسبة السحابية في القطاع المصرفي والمالي، في إطار إستراتيجية ممتدة إلى ثلاث سنوات من 2014 إلى 2016 من أجل طرح منتجات وخدمات مالية بتكاليف محدودة وكفاءة وفعالية عالية تتمثل فيما يلي:

- خدمة فواتير في نظام التحويلات المالية الإلكتروني سنة 2016، حيث يمكن تسديد الفواتير من أي مكان إلكترونيًا، بعد نجاح خدمة فوري + فوري في سنة 2015 التي سهلت عملية تحويل الأموال من حساب إلى حساب داخل مملكة البحرين.

¹ مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، مرجع سابق، ص: 104

- تطوير أداء مركز البحرين للمعلومات الائتمانية سنة 2016 الذي يشكل سند للمؤسسات التي توفر خدمات ائتمانية للزبائن، حيث يقوم المركز بإعداد بيانات شاملة عن الزبائن أصحاب العجز المالي لتكون متاحة لدى المصارف المانحة للتمويل قبل تقديم أي قرض أو تسهيل ائتماني تقاديا للمخاطر.

- تعمل شركة بنفث benefit مع مصرف البحرين المركزي على طرح الشبكات الإلكترونية بدلا من العادية وكذا توسيع خدمات مركز البحرين للمعلومات الائتمانية ليشمل قطاعات الاتصال والتأمين والهيئات الحكومية¹.

المطلب الثاني: التعاون في مجال التكنولوجيا المالية:

تم توقيع مذكرة تفاهم بين مصرف البحرين المركزي وسلطة النقد السنغافورية في مجال التكنولوجيا المالية، من أجل تبادل المعلومات والاستفادة من تجارب البلدين لتطوير عمليات التكنولوجيا ومساعدة الشركات الرائدة في توفير مثل هذه الخدمات في البلدين بهدف زيادة التعاون والإشراف والدعم لتسهيل تبادل المعلومات حول تطور مجال التكنولوجيا المالية الناشئة، وتشجيع مشاريع الابتكار المشتركة، وكذلك وضع إطار رقابي مشترك تخضع له شركات التكنولوجيا المالية في كلا البلدين لتسهيل التعاون المشترك بين تلك الشركات.

من جانب سلطة النقد السنغافورية أكدت أن التكنولوجيا المالية في الآونة الأخير قد أنشأت روابط جديدة بين منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وتتطلع من خلال مذكرة التفاهم إلى تعزيز هذه الروابط وتوسيع فرص التعاون المتاحة لشركات التكنولوجيا المالية في البحرين وسنغافورة. أما من جانب البحرين لتعزيز هذا التفاهم وتطوير الخدمات المالية قام مصرف البحرين المركزي بإنشاء وحدة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية للإشراف على الأنشطة والعمليات المرخصة ومتابعة كافة التطورات الفنية والرقابية في مجال التكنولوجيا المالية.

¹ أحمد علاش، مرجع سابق، ص : 340، 341، 342.

كما أسست سلطة النقد السنغافورية في أوت 2015 مجموعة التكنولوجيا المالية والابتكار لدعم مبادرات المركز المالي الذكي لدى السلطة ، تعمل المجموعة على صياغة السياسات التنظيمية ووضع استراتيجيات لتسهيل استخدام التكنولوجيا والابتكار لتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الكفاءة والتنافسية في القطاع المالي، وأوضح مصرف البحرين وسلطة النقد السنغافورية فهم ينتمون إلى عضوية شبكة الابتكار المالي العالمية، وهي مجموعة تضم 12 جهة تنظيمية تعهدت على القيام بعمل مشترك في الابتكار المالي والاستقرار والنزاهة والإدراج المالي، وتم توقيع اتفاقية التفاهم على هامش مهرجان سنغافورة للتكنولوجيا المالية سنة 2018¹ .

¹ أحمد علاش، مرجع سابق، ص: 343، 344

المبحث الثالث: اتحاد المصارف الثلاثة ALGO BAHRAIN

تتمتع الابتكارات التكنولوجية المالية في دول مجلس التعاون الخليجي بالقدرة على تعزيز الوصول إلى الاسواق ورفع مستوى ربحية البنوك بشكل كبير بحيث يمكن للبنوك التشاركية الانطلاق في تفعيل استراتيجيات إدارة التمويل تتضمن تحليلات متقدمة للبيانات من خلال أتمته العمليات " الروبوت، تقنيات السحابية، الذكاء الاصطناعي، تقنية التعاملات الرقمية(بلوك شين)" وتفيد التقارير أن المصارف التشاركية العالمية والمعروفة باسم المصرفية الإسلامية من خلال توحيدها مع شركات التكنولوجيا المالية سيدفع بها إلى الانتشار عبر 20 سوقا واعدة بحلول عام 2021 مما يمثل قفزة نوعية من مليون 100 عميل إلى 250 مليون عميل، كما أوضح التقرير أن جيل الألفية يفضل إجراء الخدمات المالية من خلال منصة رقمية توفر لهم الخدمة مباشرة دون وسائط، لذا تعمل البنوك التشاركية على إقامة مشاريع تعاونية مع شركات التكنولوجيا المالية لإطلاق بنوك رقمية خالصة من أجل الاستحواذ على شريحة معتبرة من العملاء¹.

المطلب الأول: نشأة وتعريف ALGO BAHRAIN

الكو البحرين مبادرة لإيجاد نماذج مستدامة لتوفير الخدمات المالية للأفراد الذين لا يتعاملون مع الخدمات المالية التقليدية لأسباب دينية.

النشأة:

على هامش فعاليات الدورة 24 للمؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، أعلنت ثلاثة بنوك إسلامية في أواخر سنة 2017 عن إطلاق أول اتحاد للتكنولوجيا المالية الإسلامية ألكو بحرين ALGO BAHRAIN ، بهدف البحث عن حلول مصرفية مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن المتوقع أن تنظم 8 بنوك إسلامية أخرى إلى الاتحاد في المرحلة الثانية.

¹ لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي . الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد المجلد07، العدد 03، 2018، ص: 81.

في ديسمبر 2017 أعلن كونسرتيوم من بيت التمويل الكويتي البحريني ومجموعة البركة المصرفية وبنك البحرين للتنمية أنهم سيؤسسون شركة متخصصة للبحث والتطوير في قطاع التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الشركة الناشئة البحرينية (Startup Bahrain) هي مبادرة مجتمعة تتكون من الشركات الناشئة والشركات والمستثمرين والحاضنات والمؤسسات التعليمية وحكومة البحرين لتعزيز ثقافة بدء التشغيل في البحرين¹.

تعريف ألكو بحرين ALGO BaHrain

شركة ألكو بحرين أول اتحاد عالمي لتسريع إطلاق حلول التكنولوجيا المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعتبر كل من بيت التمويل الكويتي - البحرين مجموعة البركة المصرفية، بنك البحرين للتنمية، الأعضاء المؤسسون لاتحاد التكنولوجيا المالية الإسلامي ألكو بحرين ALGO BaHRain².

ألكو البحرين شركة متخصصة للبحث وتطوير منتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتستعد مجموعة ALGO لإطلاق 15 منصة للتكنولوجيا المالية بحلول عام 2022 في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

ألكو البحرين مبادرة استراتيجية لتجهيز المصارف الإسلامية للنقلة النوعية القادمة في القطاع المصرفي نتيجة لآخر ابتكارات التكنولوجيا المالية، وتتمثل أولى مبادرات ألكو البحرين في إنشاء منصة تمويل جماعي للأعمال (الأشخاص مقابل المشاريع الصغير) من شأنها تعزيز نمو قطاع الشركات الصغيرة المتوسطة³.

¹ [https:// mustafaa lodaili.com](https://mustafaa.lodaili.com) 14 :36. 24/04/2021

² إيمان بومود، عواطف مطرف، شافية شاوي، ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداد البنوك الإسلامية، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص: 342.

³ إيمان بومود، المرجع نفسه، ص: 343، 344.

أهداف ألكو البحرين: ALGo BaHrain

- على غرار الهدف المستقبلي الخاص بمنصات التكنولوجيا المالية يهدف ألكو البحرين إلى
- تعزيز الشمول المالي الذي سيعمل على تطوير ونمو صناعة البنوك الإسلامية العربية في العالم.
- خلق مناصب شغل جديدة.
- توجيه الاستثمارات الجديدة في الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الناشئة.
- تخفيض تكلفة الابتكار، وتسريع قدرات البنوك الأعضاء نحو السوق.
- تحسين ربحية ونمو البنوك الإسلامية.
- تجهيز البنوك الإسلامية العربية للنقلة النوعية القادمة نتيجة اكتساح ابتكارات التكنولوجيا المالية العالم ككل.
- البحث عن نماذج مستدامة من أجل توفير الخدمات المالية للأشخاص المستبعدين ماليا.
- تعزيز نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير فرص الاستثمار خارج الحدود من خلال منصة الشخص مقابل الشركة.
- تمكين البحرين من إنشاء أكبر مركز متخصص في التكنولوجيا المالية بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا¹.
- ألكو البحرين أول نظام في العالم للتمويل الجماعي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، يعمل على استقطاب منصات التمويل الجماعي من خلال استحداث أكثر من وسيلة لخدمات التمويل الجماعي للانتقال إلى الفنتك باي، بحيث يمكن تقديم الخدمات المالية المصرفية بتكلفة تشغيلية أقل بنسبة 30% مقارنة بدبي أو قطر، حيث أنه يوجد

¹ زيد أيمن، بودراع أمينة، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار تجربة المصارف الثلاثة Algo bahrain مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2018، ص:158.

أربعة أنواع من نماذج التمويل الجماعي (التبرع، المكافآت، التمويل الجماعي لرأس المال الدين أو الاقتراض المباشر دون وسيط)¹.

المطلب الثاني: المشاريع والمبادرات

من أجل دعم البيئة الحاضنة للمشروعات الناشئة بما يتوافق مع الرؤية الاقتصادية قامت البحرين بعدة مبادرات أهمها:

يعتبر ألكو البحرين اللاعب الرئيسي في القطاع المصرفي الاسلامي، هدفه الرئيسي تسريع إطلاق حلول التكنولوجيا المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية².

في 24 يونيو 2018 أعلن بنك البحرين للتنمية BDB إتمام الاكتتاب المالي في صندوق الصناديق " الواحة " وذلك بعد اكتمال رأس المال المستهدف البالغ 100 مليون دولار أمريكي.

صندوق الصناديق "الواحة":

تأسس في 30 أبريل 2018 ليكون صندوق الصناديق من خلال الاستثمار المباشر في صناديق رأس المال الاستثماري لدعم المشاريع الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبذكرى تأسيسه الأولى أعلن عن بلوغ مجموع استثماراته ما يعادل 50% من رأس ماله المقدر ب 100 مليون دولار خلال عامه الأول³.

صندوق الواحة مبادرة حكومية تتيح لصناديق التمويل الدولية إمكانية الوصول إلى أسواق الشرق الأوسط وتساعد الشركات العالمية في توسيع نطاق أنشطتها مع الاهتمام العالمي المتزايد بالاستثمار في المنطقة.

¹ إيمان بومود، عواطف مطرف، شافية شاي، مرجع سابق، ص : 342.

² وهيبه ع الرحيم، الزهراء أو قاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، أوت 2019، ص.: 363.

³ <https://aindirectory.com> 25/04/2012 21 :00

يهدف طرح صندوق الواحة إلى دعم البيئة الحاضنة للمشروعات الناشئة في البحرين ضمن عدد من المبادرات والإصلاحات الاقتصادية بما يتوافق مع الرؤية الاقتصادية للبحرين 2030، حيث سيوفر الصندوق رؤوس أموال إضافية للمشروعات الناشئة المبنية على التكنولوجيا والابتكار في البحرين ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك عبر صناديق رأس المال المخاطر العاملة حالياً في البحرين ومن خلال استقطاب صناديق استثمارية جديدة.

أعلن صندوق الواحة للاستثمار المباشر في صناديق رأس المال لدعم المشاريع الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن استثمار كبير في صندوق جديد تابع " لشركة لوميا كابيتال" شركة رأس المال المخاطر التي تتخذ من مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية مقراً لها وتهدف هذه الشراكة إلى دعم الشركات المحلية الناشئة وإلى جمع مبلغ يتراوح بين 100 إلى 150 مليون دولار أمريكي¹.

خصص صندوق الواحة 58% من إجمالي الاستثمارات لصالح مجموعة واسعة من أصحاب رؤوس الأموال بما فيهم " بيكو كابيتال " و"ميدل إيست فينشر بارتنرز" و" 500 ستارت أبس " و"فيننش كابيتال" و"إم إس إي كابيتال" الصينية.

تعد هذه الاستثمارات جزءاً أساسياً من جهود جمع رأس المال من الشرق والغرب لبناء جسور التعاون بين الأسواق، وهو أمر أساسي للأعمال التجارية في الشرق الأوسط كي تتحول أسواق الخليج إلى تصدير الابتكار عوض استهلاكه .

تواصل البحرين استقطاب اهتمام المعنيين من جميع أنحاء العالم بفضل رأسمالها البشري والاستثماري ووعي مستهلكيها بالتطورات الرقمية، حيث يعمل صندوق الواحة على تحفيز هذه المكانة من خلال لعب دور الشريك الاستراتيجي والمالي للصناديق بإضافة إلى تمتع المملكة بنظام إيكولوجي مبتكر ومستقر يمكن رواد الأعمال من تنمية أفكارهم وسط بيئة تشريعية تشجع

¹ <https://www.zawya.com>. 25/04/2021 21 :40

الأعمال التجارية وتتميز بشراكة قوية بين القطاعين الخاص والعام بفضل مكانتها وعلاقتها بدول الجوار وطبيعة مجتمعها المتنوع متعدد الثقافات الذي يستقبل 160 جنسية¹.

يعتبر صندوق الصناديق الواحة إحدى المبادرات الاستراتيجية التي أطلقتها البحرين لدعم البيئة الريادية بكونها جزءاً من الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية ومن المبادرات الأخرى التي أطلقتها المملكة بخصوص التشريعات التنظيمية للتمويل الجماعي القائم على الأسهم والتمويل المتوافق على الشريعة الإسلامية وإطار للمختبر التنظيمي الخاص بشركات التكنولوجيا المالية².

¹ <https://www.Starup.bahrain.com> 00:30 26/04/2021

² مرجع سابق، <https://aindirectory.com>

الخاتمة

الخاتمة:

لقد أحرزت الاقتصاديات الخليجية مراتب متقدمة نحو تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال بتصدرها قائمة الدول العربية ضمن مؤشر الجاهزية الرقمية، وتعتبر مملكة البحرين من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار المالي، فقد أضاف مصرف البحرين المركزي إلى هيكله التنظيمي وحدة التكنولوجيا المالية وإدارة تقنية المعلومات كدليل على اهتمامه بوضع السياسات التنظيمية الكفيلة بدعم بيئة التكنولوجيا المالية وتعزيز الاستقرار المالي، الأمر الذي يسمح للمبتكرين ورواد الأعمال اختبار أفكارهم الجديدة ومن ثم تأسيس الشركات ذات العلاقة التي يحتضنها خليج البحرين للتكنولوجيا المالية وهو أكبر مركز متخصص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

النتائج:

- تعتبر التكنولوجيا المالية أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع.
- يعتبر خليج البحرين للتكنولوجيا المالية أحد أهم الانجازات التي حققتها البحرين فهو أكبر مركز متخصص في التكنولوجيا المالية في الدول العربية.
- انشاء وحدة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية والابتكار للمساهمة في الأبحاث والابتكار.
- اطلاق اتحاد المصارف أكو البحرين algo bahrain وهو أول نظام في العالم للتمويل الجماعي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يعمل على تجهيز البنوك الإسلامية العربية للنقلة النوعية القادمة نتيجة اكتساح ابتكارات التكنولوجيا المالية.
- انتشار وتوسع الشركات الناشئة في مجال الخدمات المالية يؤسس لاختفاء تصنيفات البنوك بحيث تصبح بنوك شاملة أو بنوك قطاعية عبر العالم.
- أصبحت مملكة البحرين قبلة الشركات المتخصصة العالمية والرأسمال المخاطر.

التوصيات:

- ضرورة التركيز على محور الأمية المالية في الدول العربية.
- العمل على تعزيز ثقة العملاء في المصارف مع ضرورة تنويع التمويل "مصارف تقليدية وصيرفة اسلامية".
- ضرورة الاندماج بين البنوك أو عقد شراكة مع الشركات الناشئة المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية للتصدي للمنافسة الشرسة.
- تجربة مملكة البحرين تجربة رائدة في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي خاصة الشركة المتخصصة في بحث وتطوير منتجات التكنولوجيا المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تعتبر أنموذجاً جدير أن يحتذى به.
- تعتبر العملات الرقمية اضافة هامة لمنتجات التكنولوجيا المالية اذ تساهم في تسهيل وتسريع المعاملات المالية، وعليه وجب على الجزائر تبني التعامل بها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المجالات والمقالات:

1. إبتسام علي حسين، شذى عبد الحسين جبر، وفاء أيوب كسار، دور تكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة استطلاعية في مصرف النهرين الإسلامي، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد : 124 / حزيران / سنة 2020.
2. أحمد علاش، دور التكنولوجيا المالية في دعم النشاط المالي والابتكار المالية- تجربة البحرين، مجلة الإبداع، المجلد 9، العدد 01، 2019.
3. أسامة وجدي وديع، أميرة حسانين محمد، خصائص العملات المشفرة بين المنافع والتهديدات واتجاهات القواعد التنظيمية، 2019.
4. ايمان بومود، عواطف مطرف، شافية شاوي، ابتكارات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير أداد البنوك الاسلامية، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2020.
5. بنية حيزية، بنية محمد، الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التجربة الماليزية أنموذجا، المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق، العدد: 01.
6. حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 08، العدد: 01 2019.
7. حنان الطيب، الشمول المالي، صندوق النقد الدولي، 2020.
8. ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد: 05، العدد: 02، 2020.
9. رشا عودة لفتة، سالم عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد: 1، 2019.
10. زهراء جار الله حمود اسكندر، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز فاعلية الشمول المالي دراسة قياسية لآراء عينة من العاملين في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، محافظة نينوى، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 09، العدد : 33، 2020.

11. زهراء صالح حمدي، أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمصارف مع الإشارة لتجارب دولية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد:12، العدد 28، 2020.
12. زيد أيمن، بودراع أمينة، التكنولوجيا المالية الإسلامية والحاجة إلى الابتكار تجربة المصارف الثلاثة Algo bahrain مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 07، العدد:02، 2018.
13. سعيدة حروفش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية المجلد: 11، العدد: 03، 2019.
14. سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطينية، (ماس) فلسطين، 2016.
15. صليحة فلاق، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي . تجربة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1 المجلد:21 ، العدد: 01، 2020.
16. عبد الحليم شاهين، الخصائص الاقتصادية للبيتكوين، دراسة تحليلية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد :22، العدد : 02، 2020.
17. عماد ريم، عبد الرحمان رزق الله، العملات الافتراضية: النظرة التنظيمية والتحديات المالية الناشئة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07، العدد:03 2018.
18. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2020، المجلد: 06، العدد: 01.
19. فلاق صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، 2019، المجلد: 07 العدد: 04.
20. لزهاري زواويد، حاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي . الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد المجلد:07، العدد 03، 2018.

21. مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03 2018.
22. نفيسة الخير، التقنيات المالية الحديثة، صندوق النقد العربي، 2020.
23. هبة عبدالمنعم، رامي يوسف عبيد، منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية رقم 2019/125.
24. وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أو قاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 38، أوت 2019.
25. وهيبة عبدالرحيم، أشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد: 07، العدد: 03 2019.

ثانيا - الرسائل الجامعية:

26. حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة الجامعة الاسلامية، غزة، شؤون البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التجارة، ماجستير إدارة أعمال، 2017.
27. خالد محمد الشرمان، الشمول المالي والأداء الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، الأردن، 2019.
28. ماجد محمود محمد أبودية، دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الأزهر، غزة، 2016.

ثالثا - المؤتمرات والملتقيات:

29. محمد الأمين بودخيل، محمد الأمين ياحي، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية المصرفية الاسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف . الجزائر، 2019.

30. نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسين، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، واقع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية بغداد، 2018.

رابعا - التقارير:

31. البنك المركزي الأردني، العملات المشفرة، آذار، 2020.

32. تقرير التكنولوجيا المالية، بالتعاون بين ومضة - بيفورت، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية.

خامسا - المواقع:

33. إدوارد دو جورجيتي، ما أهمية التكنولوجيا المالية للشركات الناشئة في المنطقة 22

نوفمبر 2016 تاريخ الاطلاع 2021/05/14 [https://](https://www.wamda.com/ar/2016/11)

www.wamda.com/ar/2016/11

34. كتب من طرف vapadmin، أهمية التكنولوجيا المالية 20 جوان 2019. تاريخ

الاطلاع <https://www.vapilus2021/05/28>

35. الحرية، خاص، واشنطن، 29 مارس 2021، البيتكوين عربيا.... بنوك مركزية تحذر

وخبراء يعتبرون المواجهة خاسرة.. <https://www.alhrra.com/business>

36. شوقي ديلمي، 2019/08/23، مميزات وعيوب العملة الالكترونية "عملة البيتكوين"

تاريخ الإطلاع، 2021/05/20 على الخط. <https://arab-btc.net>

37. مقال بواسطة إدارة التحرير، التكنولوجيا المالية Fintech، 2019/07/11

<https://arab.cio.org>، تاريخ اطلاع: 2021/05/30.

38. مقال منشور من طرف ليفانت نيوز، 21 اكتوبر 2019، مزايا وعيوب عملة البيتكوين

تاريخ الاطلاع 2021/05/20 <https://thelevantnews.com2019/10>

39. <https://www.crpto-light.com>

40. <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>.

41. <https://www.omandaily.com>.

42. <https://akhbor.alkhaleek.com>.

43. <https://mustafaalodaili.com>

44. <https://aindirectory.com>

45. <https://www.zawya.com>.

46. <https://www.Starup.bahrain.com>

الملخص:

تلعب التكنولوجيا المالية دوراً في تطوير المنتجات والخدمات لتأمين رضى وراحة العملاء كما تساهم في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة مالياً وتعمل على تحسين فرص الحصول على التمويل للأفراد والمؤسسات.

ومن أجل التعرف أكثر على هذا الدور المحوري قمنا بدراسة تجربة البحرين في إطلاق اتحاد المصارف ألكو البحرين وهو أول نظام في العالم للتمويل الجماعي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويعمل على تجهيز البنوك الإسلامية العربية للنقلة النوعية القادمة نتيجة اكتساح ابتكارات التكنولوجيا المالية.

تعتبر التكنولوجيا المالية أداة فعالة في تعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات والمنتجات المالية لكافة فئات المجتمع لذا توصي الدراسة بضرورة الاندماج بين البنوك وعقد شراكة مع الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية من أجل تطوير الابتكارات ورفع مستوى الخدمات وكذا التصدي للمنافسة.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، تجربة البحرين.

Abstract:

Financial technology plays a role in the development of products and services to ensure customer satisfaction and comfort and contributes to enhancing the financial inclusion of financially excluded groups and improves access to finance for individuals and institutions.

In order to learn more about this pivotal role, we studied Bahrain's experience in launching the Algo Bahrain Banking Union, the world's first sharia-compliant crowdfunding system that equips Arab Islamic banks for the next qualitative transfer as a result of the sweep of financial technology innovations.

Financial technology is an effective tool in promoting financial inclusion by making financial services and products available to all segments of society, so the study recommends the need to integrate banks and partner with financial technology startups to develop innovations and upgrade services as well as address competition.

Key Words: Fintech, financial inclusion, Bahrain experience